مجلة جامعة الرازي
للعلوم الإدارية والإنسانية
RUHMS

عملية محكمة تصدر عن كلية العلوم الإدارية والإنسانية – جامعة الرازي

أبحاث العدد:

- **Hydrological Study Analysis and Groundwater Assessment of Hadramawt Aquifers ،May 2022.**
- **Hydrological Analysis Study and Groundwater Assessment of Sana'a Basin ،May 2022.**
- **تقييم جودة الخدمات الصحية في مستشفيات الشرطة بأمانة العاصمة وفقاً لأبعاد جودة الخدمة.**
- **أثر الحوافز على أداء الكادر الطبي في مستشفى القوات الخاصة.**
- **دور جودة الحياة الوظيفية في الحد من ظاهرة الاحتراق الوظيفي (دراسة تطبيقية).**
- **واقع البحث العلمي الجنائي في أكاديمية الشرطة اليمنية (دراسة ميدانية على أعضاء هيئة التدريس بالأكاديمية).**
- **أثر تطبيق إدارة الوقت في تحسين الأداء دراسة حالة على ديوان عام الهيئة العامة للزكاة للعام 2020م.**
- **تطور الدين العام في اليمن وقياس أثرة على عجز الموازنة العامة للفترة 1994-2016.**

جامعة الرازي

كلية العلوم الإدارية والإنسانية

R U

جامعة الرازي

AL- RAZI UNIVERSITY

يونيو 2022م

المجلد الأول

العدد الخامس

الهيئة الاستشارية

الرقم	الاسم	التخصص	الجامعة	الدولة
1	أ. د / عبدالله عبدالله السنفي	إدارة أعمال	جامعة صنعاء	اليمن
2	أ. د / صالح حسن الحرير	إدارة أعمال	جامعة عدن	اليمن
3	أ. د / طلعت اسعد عبد الحميد	إدارة أعمال	جامعة المنصورة	مصر
4	أ. د / حسن عبد الوهاب حسن	إدارة أعمال	جامعة القران الكريم	السودان
5	أ. د / نجاة محمد جمعان	إدارة أعمال	جامعة صنعاء	اليمن
6	أ. د / احمد علي الحاج	تخطيط تربوي	جامعة صنعاء	اليمن
7	أ. د / محمد احمد الجلال	طرائق التدريس	جامعة ذمار	اليمن

الإشراف العام

د / طارق علي النهمي

رئيس مجلس الأمناء

رئيس التحرير

أ.م.د / محمد على المكردي

عميد كلية العلوم الإدارية والإنسانية

مدير التحرير

د / نجيب علي إسكندر

رئيس قسم الإدارة الصحية

هيئة التحرير

أ.د/ نبيـــــــــــــل الربيعـــــــــــــي

د/ تركـــــــــي يحيـــــــــى القبانـــــــــي

د/ عبـــــــد الفتـــــــاح علـــــى القـــــرص

أ. د/ محمـــــــد محمـــــــد القطيبـــــي

د/ محمـــــــد حســـــــيني الحســـــــيني

أ. م. د/ صالـــــــح علـــــــي النهـــــــاري

د/ أحمـــــــد محمـــــــد الحجـــــــوري

رقم الإيداع في دار الكتب الوطنية – صنعاء ( ) لسنة 2020م

مجلة جامعة الرازي – مجلة علمية محكمة – تهدف إلى إتاحة الفرصة للباحثين لنشر بحوثهم العلمية باللغتين العربية والإنجليزية في مختلف العلوم الإدارية والإنسانية

مجلة جامعة الرازي للعلوم الإدارية والإنسانية

مجلة علمية محكمة تعنى بنشر البحوث في مجال العلوم الإدارية والإنسانية

تصدر عن كلية العلوم الإدارية والإنسانية – جامعة الرازي – اليمن

توجه المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي:
مجلة جامعة الرازي للعلوم الإدارية والإنسانية

ص.ب:.....، الرمز البريدي..... اليمن

هاتف : 774440012 – 216923

فاكس : 406760

البريد الإلكتروني: ruahms@alraziuni.edu.ye

صفحة الإنترنت: www.alraziuni.edu.ye

تطور الدين العام في اليمن وقياس أثره على عجز الموازنة العامة للفترة 1994-2016

إعداد أ.م.د/ محمد علي المكردي
أستاذ الاقتصاد المالي والمصرفي المشارك

المستخلص:

تناولت الدراسة تطور الدين العام في اليمن وأثره على عجز الموازنة العامة في اليمن من خلال تحليل العلاقة التبادلية بين الدين العام وعجز الموا زنة باستخدام أدوات التحليل الوصفي بشقيه (التحليلي والكمي)، حيث تناولت الدراسة تطور الدين العام بشقيه (المحلي والخارجي) وربط هذا التطور بعجز الموازنة العامة للدولة للفترة 1994- 2016م .

وقد توصلت الدراسة إلى: أن الدين العام قد ارتبط بتطوره عجز الموازنة المُزمن، الناتج عن تطور الإنفاق العام بمعدلات أعلى من الإيرادات العامة من جانب، بالإضافة إلى اعتماد الموازنة العامة للدولة وبشكل كبير على الإيرادات النفطية، مما جعل الإيرادات العامة غير مستقرة وترتبط بعوامل خارجية؛ مما تسبب في عجز متذبذب خلال سنوات الدراسة باستثناء أربع سنوات، كل هذا ضاعف من مشكلة التمويل من خلال اللجوء إلى الدين العام سواء المحلي أو الخارجي مما ضاعف مشكلة عجز الموازنة العامة للدولة من خلال زيادة أعباء الدين العام، وتشكيلها المزيد من الضغط على النفقات العامة من جهة، وزيادة نسبتها إلى الإيرادات العامة والناتج المحلي الإجمالي. وأثر الدين العام على استدامة المالية العامة من جانب، واستدامة الدين العام من جانب آخر .

كما عملت الدراسة على قياس العلاقة بين الدين العام وعجز الموازنة من خلال أسلوب التكامل المشترك، وقياس معدلات التغير عبر الزمن، باستخدام نموذج الانحدار البسيط. وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر للدين العام على عجز الموازنة العامة للدولة، حيث بينت نتائج التقدير لدالة التكامل المشترك أن إشارة المعلمات تتفق مع النظرية الاقتصادية، وطبيعة العلاقة بين المتغيرين على أرض الواقع، وتحقق شروط معلمة تصحيح الخطأ، وبالتالي فإن هناك إمكانية لتصحيح خطأ الأجل القصير من خلال الأجل الطويل، والعودة إلى الوضع التوازني بسرعة تصل إلى (196.4%)، مما يثبت أن إجمالي الدين العام يؤثر على عجز الموازنة للدولة بنحو (24.94%)، فكلما زاد إجمالي الدين العام بوحدة واحدة زاد عجز الموازنة بمقدار 0.24 من الوحدة، ويعود هذا الأمر إلى زيادة فاتورة النفقات العامة للدولة للوفاء بمتطلبات خدمة الدين العام على المدى الطويل.

The evolution of public debt in Yemen and measuring its impact

on the general budget deficit for the period 1994-2016

Prepared by / Muhammad Ali Al-Makrdi

Associate Professor of Financial and Banking Economics

abstract

The study dealt with the development of public debt in Yemen and its impact on the public budget deficit in Yemen by analyzing the reciprocal relationship between public debt and the budget deficit using descriptive analysis tools, both analytical and quantitative. - 2016 AD, and the study concluded: that the public debt has been linked to its development of the chronic budget deficit resulting from the development of public spending at higher rates than public revenues on the one hand, in addition to the dependence of the state's general budget largely on oil revenues, which made public revenues unstable and linked to external factors, which It caused a fluctuating deficit during the school years, with the exception of four years. All of this doubled the funding problem by resorting to public debt, whether domestic or foreign, which doubled the problem of the state's general budget deficit by increasing public debt burdens and forming more pressure on public expenditures on the one hand and increasing its proportion to Public revenues, GDP and the form of public debt have an impact on the sustainability of public finances on the one hand and Sustainability of public debt on the other hand.

The study also worked on measuring the relationship between public debt and the budget deficit through the joint integration method and measuring rates of change over time, using a simple regression model. With the economic theory and the nature of the relationship between the two variables on the ground, the conditions for the error correction parameter are met, and therefore there is a possibility to correct the short-term error through the long term and return to the equilibrium position at a speed of up to (196.4%), which proves that the total public debt affects the budget deficit For the state by about (24.94%), as the total public debt increases by one unit, the budget deficit increases by 0.24 of the unit, and this is due to the increase in the state's public expenditure bill to meet the requirements of public debt service in the long term.

المقدمة :

تمثل ظاهرة عجز الموازنة من الظواهر التي تعاني منها البلدان النامية والمتقدمة بنسب متفاوتة مما ينعكس سلبا على متغيرات الاقتصاد الكلي، ويعد السبب الرئيس لعجز الموازنة العامة إلى نمو النفقات العامة بشكل مستمر، وعدم التناسب بين نمو النفقات العامة والإيرادات العامة ، حيث تنمو النفقات العامة نتيجة تطور وظائف الدولة، وتوسع دور الدولة في النشاط الاقتصاد، وتعد اليمن من الدول التي تعاني من عجز مزمن في الموازنة العامة مما أدى إلى تمويل هذا العجز من خلال الدين العام (المحلي أو الخارجي) أو بواسطة الإصدار النقدي، وهذا الأمر يؤدي إلى تراكم الدين العام، ويؤثر في عملية الاستدامة المالية العامة وينعكس على أداء الاقتصاد الكلي.

ولذلك أصبحت أعباء خدمة الدين العام المحلي عبئًا إضافيًا على الموازنة العامة في اليمن، خاصةً مع انخفاض حجم الموارد المتاحة؛ نتيجةً لتراجع الإيرادات النفطية الناتج عن تراجع كميات الإنتاج النفطي من جانب، وتراجع الأسعار العالمية للنفط خلال العقد الثاني من القرن الحادي عشر، ونمو النفقات العامة وتعدد أوجه استخداماتها، نتيجة عدم الاستقرار السياسي، وهو ما فاقم من مشكلة عجز الموازنة العامة خلال تلك الحقبة، والعودة بها مرة أخرى إلى المستويات المرتفعة التي كانت قبل فترة الإصلاح الاقتصادي الذي تبنته الحكومات اليمنية المتعاقبة ابتداء من يوليو 1995، ولقد أصبحت قضية الدين العام من أهم القضايا التي لها تأثير مباشر على الاقتصاد اليمني، وانعكست سلبًا على المستوى المعيشي للمجتمع اليمني، إضافة إلى الأثر السلبي على مستقبل الأجيال الحالية والقادمة في اليمن. ناهيك عنما يريده اليمن من توفير الموارد اللازمة لسداد أعباء الدين العام مما يفاقم ظاهرة العجز في الموازنة العامة للدولة.

مشكلة الدراسة:

إن اختلال هيكل الإيرادات العامة للدولة في اليمن والاعتماد الأساسي على الإيرادات النفطية التي تتأثر بعوامل خارجية نتيجة لتغير الأسعار في الأسواق الدولية للنفط، مما يجعل هذا النوع من الإيرادات متذبذب من فترة إلى أخرى، وبدوره يؤدي إلى عدم استقرار الموازنة العامة للدولة، وعدم مواكبة تطور الإيرادات العامة للزيادة المستمرة في الإنفاق العام للدولة؛ نتيجة لتوسع النشاط الاقتصادي من جانب، والنمو السكاني الذي يصاحبه نمو في الحاجات العامة من جانب آخر، بالإضافة إلى عدم الاستقرار الاقتصادي، وهذا بدوره يؤدي إلى عجز الموازنة العامة للدولة وبالتالي يتم تمويل هذا العجز عن طريق الدين العام (المحلي والخارجي) مما زاد من أعباء خدمة الدين العام، وشكل من جانبه مزيدًا من الضغط على الموازنة العامة، ومضاعفة مشكلة عجز الموازنة العامة في اليمن.

وتتبلور مشكلة الدراسة في السؤالين الآتيين:

1. هل توجد علاقة سببية بين عجز الموازنة العامة للدولة في اليمن وتطور حجم الدين العام؟
2. هل عجز الموازنة العامة للدولة يعود إلى التطور الطبيعي للإنفاق العام للدولة الناتج عن التطور في النشاط الاقتصادي؟

فرضية البحث:

1. لا توجد علاقة سببية بين عجز الموازنة العامة للدولة في اليمن وتطور حجم الدين العام.
2. توجد علاقة بين عجز الموازنة العامة للدولة يعود إلى التطور الطبيعي للإنفاق العام للدولة الناتج عن التطور في النشاط الاقتصادي.

هدف البحث :

يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على تطور الدين العام، وعجز الموازنة العامة وقياس أثر الدين العام على عجز الموازنة العامة للفترة 2000-2020.

أهمية البحث :

تنبع أهمية هذا البحث من أهمية ظاهرة عجز الموازنة العامة على المستوى الاقتصادي، وانعكاسات عجز الموازنة العامة للدولة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، وعلى الدورات الاقتصادية؛ لما للموازنة العامة للدولة من آثار قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل على الأداء لاقتصادي في أي بلد وانعكاساته على معدلات النمو الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي والمستوى العام للتشغيل.

منهج البحث :

يعتمد البحث على المنهج الوصفي بشقيه (التحليلي والكمي) لعرض تطور كل من عجز الموازنة العامة والدين العام في اليمن، وقياس العلاقة السببية بين عجز الموازنة العامة والدين العام.

حدود الدراسة:

تناولت الدراسة الفترة 216-1996 وهي الفترة التي توفرت فيها بيانات موحدة، بينما الفترة من 2017 إلى 2021م هي فترة الحرب التي لم تصدر فيها بيانات بسبب انقسام السلطين (المالية والنقدية) بين حكومة صنعاء وحكومة عدن .

محتويات الدراسة:

تحتوي هذه الدراسة على رؤية تحليلية لتطور الدين العام في اليمن، وقايس الأثر السلوكي للدين العام في اليمن على عجز الموازنة العامة من خلال أربعة مباحث، تناول المبحث الأول: التعريف بالدين العام وعجز الموازنة العامة للدولة، من حيث مفهومه وأنواعه ووجهة نظرة الفكر

الاقتصادي للظاهرتين، وتناول المبحث الثاني: تطور هيكل الدين العام، ومؤشراته للفترة 1994– 2016 للوقوف على تطور حجم الدين العام وواقعه ومستقبله. بينما تناول المبحث الثالث: تطور عجز الموازنة العامة في اليمن وأسبابه ومصادر تمويله، وتناول المبحث الرابع والأخير: قياس أثر الدين العام على عجز الموازنة العامة وانتهى البحث بخاتمة تضمنت أهم ما توصل إليه البحث من نتائج، والتوصيات التي يمكن أن تساعد على الحد من مشاكل الدين العام.

الدراسات السابقة:

1- دراسة(محمود) 2021 : تناولت الدراسة تحليل العلاقة التبادلية بين عجز الموازنة والدين العام المحلي من خلال عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية، والتي هي بمثابة قنوات انتقال الأثر المتبادل عبر الزمن بين متغيري الدراسة خلال الفترة من 1974 حتى 2018، باستخدام نموذج الانحدار المتعدد، لقياس الأثر المتبادل بين المتغيرات المستقلة محل الدراسة. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها: وجود أثر لتراجع النمو الاقتصادي في تطور الدين العام المحلي من خلال قناة الإيرادات السيادية بالموازنة العامة، وبالتالي وجود علاقة تبادلية بين الدين العام وعجز الموازنة العامة، وضعف تأثير التضخم على الدين العام في الأجل القصير، وارتفاع تأثير سعر الفائدة على تطور الدين العام المحلي من خلال قناة أعباء الدين العام كأحد بنود الإنفاق العام.

2– دراسة(شناز ، محمد) 2021 : تناول هذا البحث تحليل العلاقة بين عجز الموازنة والدين العام الداخلي في الجزائر خلال الفترة 1990–2018 ، معتمدين في ذلك على أدوات التحليل الكمي ومقاربة التكامل المشترك من خلال منهجية انجل قرانجر وطريقة جوهانسن، إضافة إلى مقاربة دوال الاستجابة في إطار نموذج شعاع الانحدار الذاتي . وبينت نتائج البحث: عدم وجود علاقة في المدى البعيد، وارتباط عجز الموازنة مع الدين العام الداخلي بعلاقة عكسية في المدى القصير، ويبلغ مداها في الفصل الخامس من المحاكاة الخاصة بدوال الاستجابة في ظل نموذج شعاع الانحدار الذاتي.

3– دراسة(العبداني، الغامدي) 2020: أثر الدين العام على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في المملكة العربية السعودية ، وهدفت الدراسة إلى تحديد أهمية كفاءة الدين العام وتأثيره في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية للمملكة من خلال قراءة كمية وتحليلية لكل متغير اقتصادي، وتحديد نوع العلاقة ومداها. و توصلت الدراسة إلى أن استدامة الدين العام مرتبط مباشرة بكفاءة الدين وفاعليته، كما كشفت الدراسة أن هناك تباينا في الأجل القصير في نسب معدلات نمو خدمة الدين من جهة، ومعدلات النمو في الإيرادات غير النفطية والناتج المحلي غير النفطي والصادرات من جهة أخرى .

وتظهر الدراسة الحاجة إلى فترة زمنية أطول إضافة لاستمرار في رفع كفاءة الدين الحكومي لتحديد تأثير الدين في بعض المتغيرات الاقتصادية.

4- دراسة Pegkas (2018) : تناولت الدراسة تأثير الديون الحكومية وغيرها من محددات النمو الاقتصادي في اليونان، وأوضحت أن العلاقة بين النمو الاقتصادي والدين العام تتحدد وفقًا لعدد من العوامل أهمها :"الاستثمار، والاستهلاك الخاص والحكومي، والانفتاح التجاري، والنمو السكاني"، وتوصلت إلى وجود علاقة طردية طويلة الأجل بين المتغيرات: (الاستثمار الخاص والحكومي ، الاستهلاك، والانفتاح والنمو الاقتصادي) من جهة، ووجود تأثير سلبي للدين العام والنمو السكاني على المدى الطويل على النمو من جهة أخرى، كما توصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين الدين العام والنمو تعتمد على فترات انقطاع الديون على وجه التحديد عند مستويات الديون قبل عام(2000) في اليونان، كما أن لارتباط نسبة الدين العام مع الناتج المحلي الإجمالي آثارًا ضئيلة على النمو الاقتصادي رغم ارتفاع الدين الحكومي بعد عام (2000)

5- دراسة(عبد اللطيف) 2017 : بعنوان "أثر الدين العام المحلي والخارجي على عجز الموازنة العامة المصرية خلال الفترة (2000 – 2013) ، واستخدمت الدراسة عدة نماذج قياسية مثل: الإحصاء الوصفي، واختبار كلومجروف، ونموذج الاتجاه العام، وتحليل المسار؛ لبيان أثر الدين العام على عجز الموازنة العامة. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية موجبة بين المتغيرات الخارجية المتعلقة بكل من نسبة إجمالي الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة حجم الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي وبين العجز الكلي بالموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

دراسة(إبراهيم) 2015 : وتناولت العلاقة بين الدين العام الخارجي، وعجز الموازنة العامة في مصر (1982–2013)، واستخدمت الدراسة أسلوب التكامل المشترك. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة وثيقة بين الدين العام الخارجي والنفقات العامة، وكذلك وجود علاقة عكسية طويلة الأجل مع الإيرادات العامة، وهو ما يشير إلى وجود علاقة أحادية الاتجاه من النفقات العامة إلى الدين العام الخارجي، وبذلك فإن النفقات العامة تسبب الدين العام الخارجي وليس العكس، وقد جاءت تلك النتائج وفقًا لاختبار التكامل المشترك.

المبحث الأول
الإطار النظري للدراسة

1-1 مفهوم الدين العام:

يمثل الدين العام مصدرا من مصادر الإيرادات العامة، تلجأ إليه الدولة لتمويل نفقاتها العامة، عندما تعجز عن توفير إيرادات أخرى ولا سيما من الضرائب، فتقترض إما من الأفراد أو من هيئات محلية أو دولية أو دول أجنبية. وفكرة الدين العام بمفهومه المعاصر تُعد حديثة نسبيًا، حيث تعود إلى بداية القرن الثامن عشر تقريباً، حيث ظهرت نتيجة لتطور المجتمع وحصول السلطات التشريعية الممثلة للشعب على حقها الكامل في فرض الضرائب من جهة، واللجوء إلى الدين العام من جهة أخرى. **(دوابة ،2016 ،ص4).**

وقبل أن نعرف الدين العام يجب أولا أن نعرف مفهوم الدين فقد عرف " الدين "على نحوٍ بسيط وشائع على أنه التزامات مالية ناشئة عن الاقتراض والقروض المقبولة في إطار اتفاقات الائتمان الخاصة بالممولين ، وإصدار سندات الدين لتحقيق أي أهداف أخرى غير اقتراض الأموال- على سبيل المثال : تنظيم المتأخرات المتضخمة وتحمل الالتزامات الناجمة عن الدين بموجب ضمان القرض الحكومي(أي: في حالة التخلف عن السداد، تتولى الحكومة مسؤولية القرض نيابة عن الدائن.) **(انتوساي،2018،ص7).**

غير أن تعريف" الدين "في النظام الإحصائي للاقتصاد الكلي أوسع نطاقًا ؛ لأن الغرض هو إدراج جميع المسؤوليات التي تحمل في طياتها التزامات سداد الدفعات المقبلة مع إمكانية تهيئة الظروف التي لا تخدم الحكومة والمؤسسات العامة فحسب بل الاقتصاد برمته والعرضة لإشكاليات الإفلاس والتصفية ، ويعد هذا الإطار أيضًا هو الأوسع إذ أنه يغطي القطاع العام بأسره والحكومة المركزية والحكومات المحلية والبنك المركزي ومؤسسات القطاع العام (انتوساي،2018،ص7).

ويعرف الدين أنه "جميع المطالبات المالية التي تلزم المدين بدفع الفائدة و/أو الأصل إلى الدائن في موعد محدد أو مواعيد مقبلة". واستنادًا إلى هذا التعريف الأوسع نطاقًا، فإن دليل الإحصاءات العامة يدرج الصكوك التالية بصفتها صكوك ديون وهي :حقوق السحب الخاصة، والعملات، والودائع، وسندات الدين، والقروض، والتأمينات والمعاشات، وخطط الضمان المعيارية، والحسابات الأخرى مستحقة الدفع. **(انتوساي،2018،ص7).**

وقد وضعت العديد من المنظمات الاقتصادية الدولية مثل: منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وبنك التسويات الدولية، تعريفاً للدين الخارجي ينص على أنه "الدين الإجمالي في تاريخ معين، والذي يعادل مبالغ الالتزامات التعاقدية الجارية والمؤدية إلى دفع المقيمين في بلد إلى غير المقيمين سندات وفاء الدين الأساسي مع الفوائد أو من دون فوائد، أو دفع الفائدة مع سداد المبلغ أو من دونه(**نيفين، 2015،ص106).**

وفي هذا الإطار يمكن تعريف الدين العام(بصورة تشمل الاعتبارات القانونية والاقتصادية) بأنه" :مبلغ نقدي من المال تقترضه الدولة أو أحد أشخاص القانون العام من الأفراد أو المؤسسات المالية الخاصة أو العامة الوطنية منها أو الدولية أو من الدول الأخرى، بموجب اتفاق يستند في أساس مشروعيته إلى قاعدة قانونية عامة صادرة عن السلطة التشريعية يتضمن مقابل الوفاء والتعهد برده ودفع فائدة عنه وفقاً لشروط الاتفاق" . **(العضايلة وآخرون، 1129 ، ص9).**

1-2 أنواع الدين العام: (دوابة ،2016 ،ص5)

للدين العام تقسيمات متعددة وفقًا لاعتبارات متعددة، ويمكن تقسيم الدين العام وفقا لنطاقه إلى دين محلي(داخلي)، ودين خارجي.

1-2-1 الدين العام المحلي:

وهو المبالغ التي تحصل عليها الدولة من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المقيمين في إقليمها بغض النظر عن جنسياتهم سواء كانوا مواطنين أم أجانب . ويُعرف الدين العام المحلي في علم المالية العامة بالقروض العامة المحلية.

2-2-1 الدين العام الخارجي:

هو الدين الذي تحصل عليه الدولة من دولة أجنبية أو من شخص طبيعي أو اعتباري مقيم في الخارج أو من هيئة حكومية أو صندوق حكومي أو دولي أو منظمة دولية في الخارج. وقد عرف البنك الدولي إجمالي الدين الخارجي بأنه: "مبلغ الديون المستحقة لغير المقيمين في الدولة والقابلة للسداد بالعملة الصعبة أو من خلال سلع أو خدمات."

1-3 موقف الفكر الاقتصادي من الدين العام: (دوابة ،2016 ،ص4-5)

اتخذت المدرسة التقليدية (الكلاسيكية) في غالبيتها موقفاً عدائياً من سياسة التجاء الدولة إلى الدين العام وطالبت بضرورة تعادل الموازنة العامة للدولة سنويا، حيث ترى أن الدين العام يؤدي إلى تحويل أموال القطاع الخاص التي كانت معدّة للتشغيل(التوظيف) في مشروعات إنتاجية إلى القطاع العام حيث يتم تبديدها في نفقات عامة غير منتجة ، كما أن الدين العام يؤدي إلى رفع سعر الفائدة، الأمر الذي يعمل على عرقلة النشاط الاقتصادي وسوء توزيع الموارد الاقتصادية ويقف عقبة

في طريق التقدم الاقتصادي . فضلا عن أن خدمة الدين العام تؤدي إلى زيادة العبء الضريبي، وكذلك التضخم، فقد تعمد الدولة– أحيانا–إلى تسديد التزاماتها عن طريق الإصدار النقدي.

وحينما ظهرت المدرسة الكينزية بعد أزمة الكساد العظيم في العام 1929 ، وعجز ت المدرسة الكلاسيكية عن مواجهة التحديات الاقتصادية، انتقد كينز – ومن سار على نهجه من أنصار المدرسة النيوكلاسيكية – المدرسة التقليدية ولاسيما في صيغة الإطلاق والتعميم التي استخدمتها في طرح آرائها، وأكد على أهمية الدين العام في الاقتصاد الوطني باعتباره أحد الوسائل المالية الثلاث المهمة في يد الدولة وهي : النفقات العامة والضرائب والدين العام، إذ يمكن عن طريقها أن تتدخل وتوجه الاقتصاد وتعمل على تحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية في التنمية والاستقرار والعمالة (التشغيل أو التوظيف الكامل)، فالدين العام يجب أن يزداد كي يمتص أي قوة شرائية زائدة أو أي أموال عاطلة، وليقلل السيولة في أوقات الرواج، ويجب أن يرد الدين العام أو يسدد الجزء الأكبر منه في أوقات الكساد لزيادة السيولة في الاقتصاد الوطني.

وفي بداية السبعينيات من القرن العشرين، أدت الأزمة المالية إلى انهيار العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة، التي آمن بها الكينزيون، ومن ثم تراجعت الأفكار الكينزية أمام تلك التحديات الجديدة، وحلت محلها المدرسة النقدية أو مدرسة شيكاغو، التي انتقدت دور المدرسة الكينزية في تنامي حجم الدين العام، ونادت بمعالجة العجز المتراكم في الموازنة من خلال تخفيض النفقات العامة ذات الطابع الاجتماعي، وقد تمت صياغة برامج الإصلاح الاقتصادي على الرؤية النقدية تجاه القروض العامة .وهذه المدرسة في الحقيقة جعلت جل همها التخلص من دور الدولة الاجتماعي، وربطت التخلص من عجز الموازنة بالتخلص من المزايا الاجتماعية للدولة.

وإذا كان الواقع يعكس أن أغلب دول العالم تلجأ اليوم – وعلى نطاق واسع – إلى الدين العام من أجل تغطية عجز موازناتها العامة . فإن المنطق والواقع أيضا يؤكد أنه ينبغي أن يتم اللجوء إلى الدين العام في حدود ما يمكن أن يحدثه من آثار حميدة على كل من مستوى الدخل القومي وتوزيعه والطلب الفعال الكلي.(**المكردي،2018،ص210)**

1-4 مفهوم عجز الموازنة العامة للدولة:

يعد عجز الموازنة ظاهرة اقتصادية شائعة تحدث بشكل عام على مستوى الدول المختلفة، فعجز الموازنة يحدث عندما يزيد الإنفاق الحكومي عن الإيرادات المتاحة، وهو ناتج بالأساس عن سوء تخطيط أو تقدير الحكومة للإنفاق العام أو للإيرادات العامة، كما أن العجز في الموازنة العامة يحدث عندما يزيد معدل الزيادة في النفقات العامة للدولة عن إيراداتها، وهو يعرف بالعجز النقدي .

وفي هذه الحالة، تسعى الدولة إلى تغطية هذا العجز إما بالاقتراض الداخلي أو الخارجي، وهذا العجز هو انعكاس لعدم قدرة الإيرادات على تغطية النفقات، وهو غير العجز الكلي الذي يساوي العجز النقدي مضافًا إليه أو مطروحًا منه صافي حيازة الأصول المالية، ويمثل صافي حيازة الأصول المالية الفرق بين مساهمة الدولة في رؤوس أموال بعض الهيئات والشركات وغيرها ، وما تتيحه من قروض لبعض الجهات وبين المتحصلات المتمثلة بالأقساط المسددة من القروض، ومن حصيلة بيع بعض الأصول المالية المملوكة للدولة من دون حصيلة الخصخصة، وينبغي أن نشير هنا إلى أن العجز الذي تعانيه الموازنة العامة في اليمن هو عجز هيكلي مرتبط بخصائص الدول النامية، وليس عجزًا مرتبطًا بالدورة الاقتصادية، وهو يختفي مع تحسن الأحوال الاقتصادية والانتقال إلى مرحلة الانتعاش. **(المكردي،2018،ص211).**

وعجز الموازنة العامة يمثل حجم الاقتراض الحكومي المطلوب، إلى جانب الإيرادات والمنح؛ لتغطية إجمالي النفقات وصافي الإقراض، وذلك لتحقيق أهداف السياسة العامة، حيث يتمثل العجز أو الفائض في الفرق بين إجمالي الإيرادات والمنح، وإجمالي النفقات وصافي الإقراض، أي أن العجز في الموازنة العامة للدولة ينمو ويتفاقم من خلال التباين بين نمو النفقات العامة للدولة المتزايد من ناحية، والنمو الأقل للإيرادات العامة من ناحية أخري. **(المكردي،2018،ص211).**

وقد حرصت الدول النامية – ومنها اليمن – في بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين، على مواجهة مشكلة عجز الموازنة العامة للدولة، في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي، وذلك لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وإصلاح الاختلالات الهيكلية الرئيسة، وتعزيز النمو الاقتصادي في الأجلين المتوسط والطويل، مع الأخذ في الاعتبار التغيرات في البيئة الاقتصادية المحلية والعالمية، وقد تضمن هذا البرنامج عملية إصلاح شاملة تناولت السياسات المالية والنقدية في إطار التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي، فاتبعت الحكومة سياسات مالية انكماشية ترتكز على خفض العجز الكلي كرقم مطلق وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، من خلال محاولات لترشيد النفقات العامة وزيادة الإيرادات العامة.**(المكردي،2018،ص211).**

المبحث الثاني

تحليل تطور هيكل الدين العام، وعجز الموازنة في اليمن

للفترة 1994-2016

2-1: تطور هيكل الدين العام في اليمن:

جدول (1)

تطور هيكل الدين في اليمن للفترة 1994-2016

المراحل	البيان السنة	رصيد الدين العام (مليون ريال)	الدين العام الخارجي (مليون دولار)	الدين العام الخارجي (مليون ريال)	الدين العام المحلي (مليون ريال)	نسبة الدين الخارجي	نسبة الدين المحلي	معدل نمو الدين العام	معدل نمو الدين الخارجي	معدل نمو الدين المحلي
المرحلة الأولى	1994	874737.2	8596.3	694151.2	180586	79.4	20.6	———	———	———
	1995	1280346.2	8828.6	1069055	211291	83.5	16.5	46.4	54	17
	1996	1425092.2	9479	1215018	210074	85.3	14.7	11.3	13.7	-0.6
	1997	1485798.2	9772	1263324	222474	85	15	4.3	4	5.9
	1998	1650070.8	10077	1369263	280808	83	17	11.1	8.4	26.2
						83.24	16.76	18.275	20.025	12.125
المرحلة الثانية	1999	1105071.5	5326	829524.5	275547	75.1	24.9	-33	-39.4	-1.9
	2000	998198.9	5004	809296.9	188902	81.1	18.9	-9.7	-2.4	-31.4
	2001	994904.7	4771	804533.7	190371	80.9	19.1	-0.3	-0.6	0.8
						79.03	20.97	-14.33	-14.13	-10.83
المرحلة الثالثة	2002	1070497.7	4973	873358.3	197139.4	81.6	18.4	7.6	8.6	3.6
	2003	1223378.8	5295	971632.5	251746.3	79.4	20.6	14.3	11.3	27.7
	2004	1336953.1	5336	991322.1	345631	74.1	25.9	9.3	2	37.3
	2005	1386085.6	5168	989258.6	396827	71.4	28.6	3.7	-0.2	14.8
	2006	1506730.6	5371	1058356	448375	70.2	29.8	8.7	7	13
	2007	1734873	5820	1157889	576984	66.7	33.3	15.1	9.4	28.7
	2008	1953149.3	5894	1177503	775646	60.3	39.7	12.6	1.7	34.4
	2009	2492825.5	5917	1200263	1292562	48.1	51.9	27.6	1.9	66.6
	2010	2894678.2	6139	1348063	1546615	46.6	53.4	16.1	12.3	19.7
						66.5	33.5	12.8	6.0	27.3
المرحلة الرابعة	2011	3192150.8	6081	1300118	1892033	40.7	59.3	10.3	-3.6	22.3
	2012	3787645	7240	1551894	2235751	41	59	18.7	19.4	18.2
	2013	4406532.9	7246	1557093	2849440	35.3	64.7	16.3	0.3	27.4
	2014	4741439.7	7266	1561391	3180049	32.9	67.1	7.6	0.3	11.6
	2015	5569262.8	6884	1479303	4089960	26.6	73.4	17.5	-5.3	28.6
	2016	6586400	6768	1713996	4872404	26	74	18.3	15.9	19.1
متوسط المرحلة الثالثة						33.75	66.25	14.8	4.5	21.2
متوسط الفترة كاملة						63	35.8	10.4	5.4	17.3

المصدر: جمع وحسب من قبل الباحث بالاستعانة بالنشرة الإحصائية الصادرة عن وزارة المالية العدد الرابع 2016.

بالنظر إلى الجدول السابق يلاحظ أن هيكل الدين العام قد كان لصالح الديون الخارجية حيث شكلت الديون الخارجية حوالي (63%) من جملة الدين العام بينما الديون المحلية شكلت (36%)خلال فترة الدراسة كما يوضحه الشكل البياني رقم (1) .

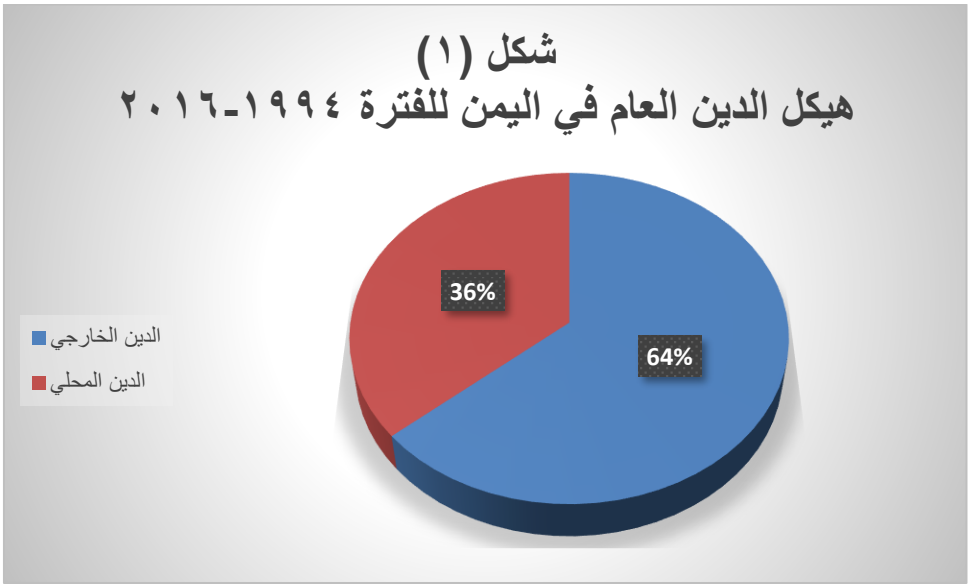

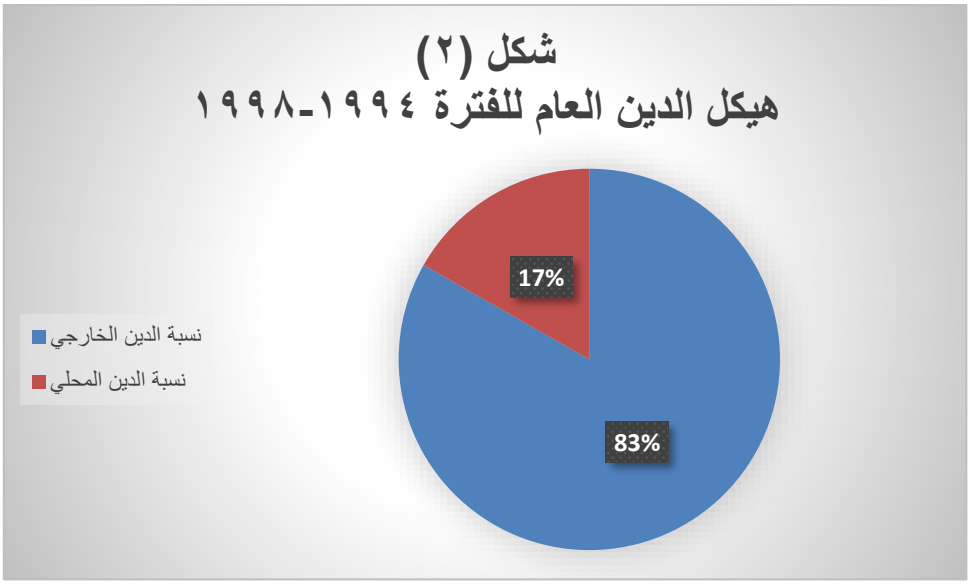

وعند النظر إلى الشكل رقم (2) يتضح أن هيكل الدين العام خلال الفترة 1998-1994 والتي تمثل الفترة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادي (مرحلة التثبيت) كان لصالح الدين الخارجي والذي بلغ (83 %) من جملة الدين العام ، بينما شكل الدين المحلي نسبة (17%) من جملة الدين

العام ويعود السبب إلى تدفق القروض الخارجية في اليمن للحد من التدهور الاقتصادي خلال تلك الفترة وشحة المدخرات المحلية .

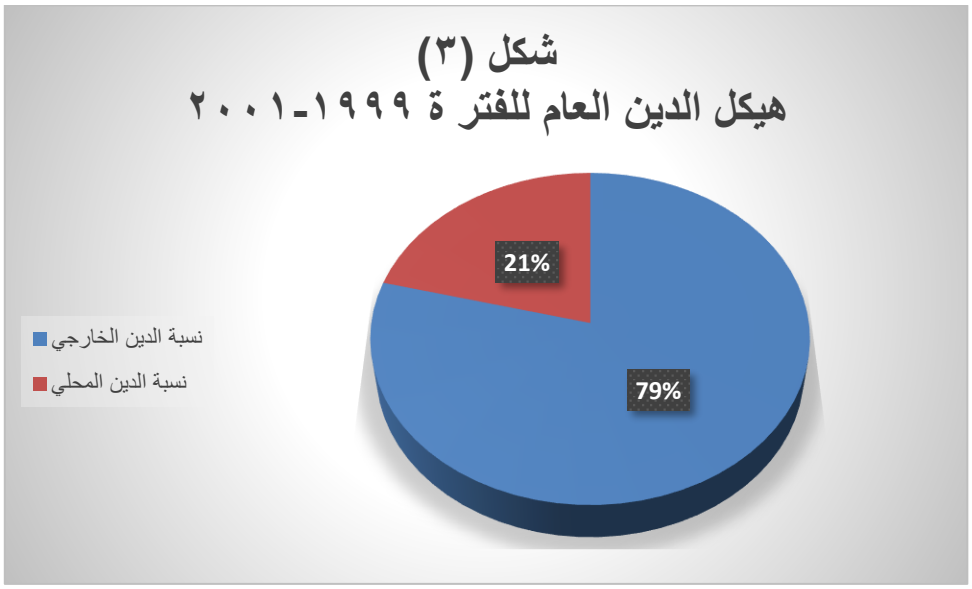

ويتبين من الشكل رقم (3) أن هيكل الدين العام قد تغير خلال الفترة 1999–2001 حيث تراجعت نسبة الدين المحلي لصالح الدين المحلي إلا أن الدين الخارجي ظل يشكل النصيب الأكبر من الدين العام وبنسبة (79%) من جملة الدين العام بينما شكل الدين المحلي (21%).

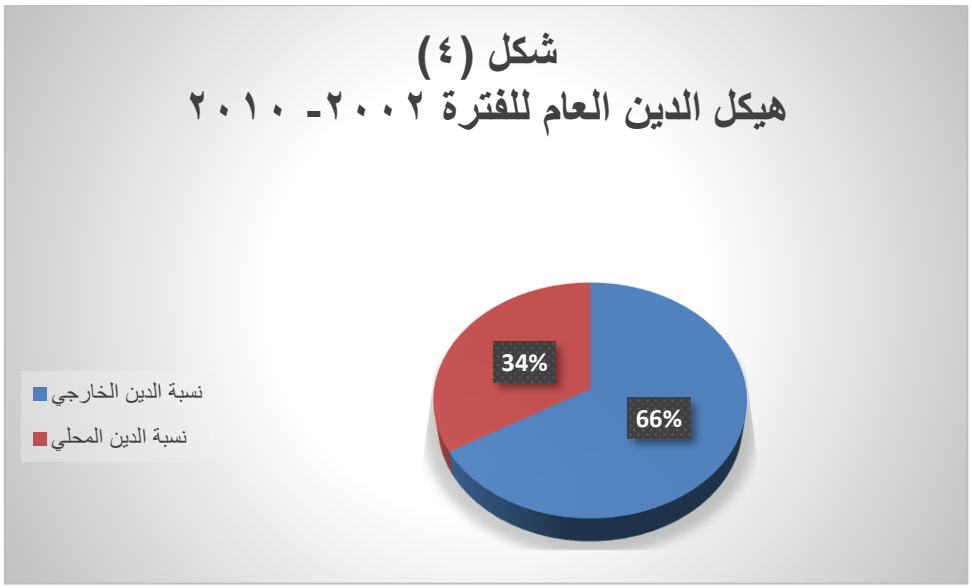

وعند النظر إلى الشكل رقم (4) يتبين أن هيكل الدين العام استمر في التغير لصالح الدين المحلي خلال الفترة 2002- 2010 حيث تراجع الدين الخارجي إلى (66%) بينما ارتفع الدين المحلي إلى(34%) من الدين العام.

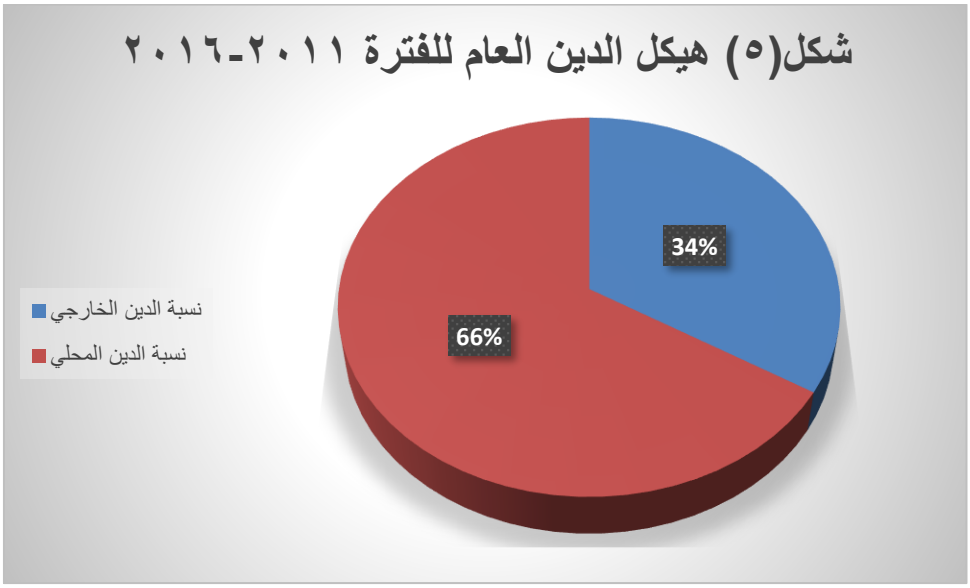

يتبين من الشكل رقم (5) أن هيكل الدين العام قد تغير جذريا لصالح الدين المحلي خلال الفترة 2011-2016 في تلك الفترة انخفض الدين العام الخارجي إلى(34%) بينما الدين المحلي ارتفع إلى(66%) من جملة الدين العام نتيجة اعتماد تمويل عجز الموازنة المحلية على أذون الخزانة والسندات الحكومية خلال تلك الفترة وامتصاص فائض السيولة لدى البنوك التجارية وصناديق التقاعد.

كما يتبين من الجدول (1) أن الدين العام بشقية المحلي والخارجي قد شهد نموا مطردا ومستمرا لغرض تمويل عجز الموازنة من جانب وتمويل عملية التنمية الاقتصادية من جانب أخر وقد بلغ متوسط معدل نمو الدين العام خلال فترة الدراسة (10.4%)، بينما بلغ معدل نمو الدين الخارجي (5.4%) بينما نمى الدين المحلي بمتوسط سنوي(11.3% كما هو موضح في الشكل (6).

شكل(٦)
يوضح معدل نمو الدين العام في اليمن للفترة
١٩٩٤-٢٠١٦

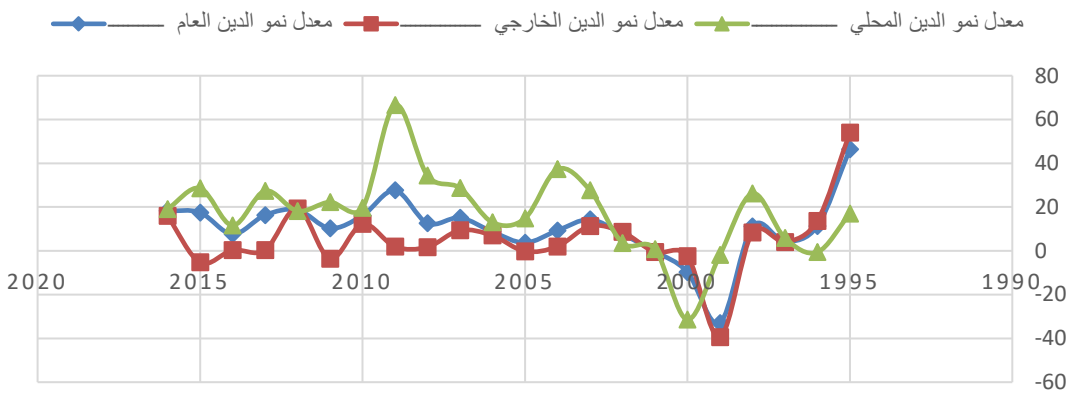

وبتحليل معدلات النمو السنوي وربط هذا النمو بفترات العجز للموازنة العامة خلال فترة الدراسة للدولة يلاحظ الاتي:

- في الفترة بين عامي 1994 و 1998 شهد الدين العام نموا موجبا بلغ أقصى معدل للنمو في عام 1994 حيث بلغ 46.4%، ويعود السبب في ذلك إلى تنامي عجز الموازنة العامة للدولة حيث بلغ أقصى نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وترا جع معدل النمو للدين العام في السنوات 1995و 1996 بمعدلات (11.1% و4.3%) على التوالي، ويعود السبب في ذلك إلى تبني الحكومة برنامج الإصلاح الاقتصادي وإصلاح جانب النفقات العامة، وكذا تبني برنامج لإدارة الدين العام إلا أن معدل النمو ارتفع في 1997 حيث نما بمعدل(11%) ويعود السبب في ذلك إلى تراجع أسعار النفط مما أدى إلى تراجع الإيرادات النفطية نتيجة تداعيات الأزمة المالية الأسيوية على أسعار النفط الخام في السوق الدولية ليصل سعره إلى (11) دولارا للبرميل في المتوسط بعد أن كان قبل الأزمة آنفة الذكر يقدر بـ 23 دولارا للبرميل وضاعف من عجز الموازنة مما ألجأ الحكومة إلى تمويل هذا العجز عن طريق مزيد من التمويل المحلي من خلال أذون الخزانة حيث نما الدين الداخلي بمعدل 26.2%وكذا الدين الخارجي الذي نما في هذا العام بمعدل 8.4%..
- حقق الدين العام تراجعا في معدل النمو خلال الفترة 1998و1999و2000 حيث تراجع بمعدلات نمو سالبة بلغت على التوالي (-33%و-9.7%و-3.%) ويعود السبب في ذلك إلى تحقيق الموازنة العامة للدولة فائضا بالرغم من تراجع أسعار النفط العالمية لتبلغ مع نهاية العام 9.67 دولارات للبرميل الواحد وتراجع الإيرادات النفطية إلا أن التحسن في الإيرادات

الضريبية خلال تلك الفترة نتيجة الإصلاح الضريبي، بالإضافة إلى تدفق بعض المنح من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بغرض إنجاح برنامج الإصلاح الذي جعل الحكومة في تلك الفترة غير محتاجة للاقتراض بالإضافة إلى تراجع معدل نمو القروض الخارجية بمعدل نمو سالب 39.4%عام 1999.

- حقق الدين العام معدلات نمو موجبة ومتذبذبة خلال الفترة 2002-2016 بلغت أقصاها عام 2009 وبمعدل نمو (27.6%) وبمتوسط معدل نمو سنوي (10.4%) خلال الفترة حيث نما الدين المحلي بـ (17.3%) بينما نما الدين الخارجي بمتوسط سنوي (5.4.%).

2-2تطور مؤشرات الدين العام:

تعد عملية إدارة الدين العام وربطه بالمتغيرات الاقتصادية الكلية، وتطبيق استراتيجية لإدارة الدين العام في أي بلد من أهم واجبات السلطات المالية بهدف توفير الأموال الكافية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة، وتحقيق أهداف الحكومة المتعلقة بالمخاطر والتكلفة، بالإضافة إلى أية أهداف عامة أخرى تكون الحكومة قد حددتها لإدارة الدين العام.

ومن منظور اقتصادي كلي أكثر اتساعا للسياسة العامة، يجب أن تسعى أي حكومة إلى التأكد من مقدرة اقتصادها على تحمل مستوى الدين العام ومعدل نموه، ومن إمكانية خدمة هذا الدين في ظل مجموعة كبيرة من الظروف المختلفة مع القدرة في نفس الوقت على تحقيق الأهداف المتعلقة بالتكلفة والمخاطر.

ويشترك القائمون على إدارة الدين السيادي مع مستشاري سياسة المالية العامة والسياسة النقدية في اهتمامهم بأن تظل مديونية القطاع العام عند مستوى يمكن تحمله وبوجود استراتيجية موثوق بها لتخفيض مستويات الدين المفرطة. وينبغي أن تتأكد السلطات المالية القائمة على إدارة الدين من أن نسبة الدين العام، ومستوى خدمة الدين العام (الفوائد + الأقساط) إلى إجمالي الناتج المحلي، وجملة الإيرادات الذاتية، وحجم الصادرات لم تتجاوز الحدود الآمنة (المعيارية) وفق المؤشرات التي تتناول مسألة إمكانية استدامة المالية العامة الصادرة عن صندوق النقد الدولي.

وفي هذا الجزء من الدراسة نتناول تحليل مؤشرات الدين العام إلى المتغيرات الاقتصادية والمتمثلة في نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي وجملة الإيرادات الذاتية، للتعرف على مقدرة الناتج المحلي لمواجهة مخاطر أعباء الدين العام وكذلك الإيرادات العامة، ومدى مقدرتها على سداد تلك الأعباء حيث حددت في المبادئ التوجيهية لإدارة الدين العام الصادرة عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أهمية الربط بين الدين العام ومتغيرات الاقتصاد الكلي.

جدول (2) تطور مؤشرات الدين في اليمن للفترة 1994-2016

(الأرقام بالمليون ريال)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الإيرادات الذاتية	نسبة الدين المحلي إلى الناتج	نسبة الدين المحلي إلى الإيرادات الذاتية	نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي	نسبة الدين الخارجي إلى الإيرادات	نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي	نسبة الدين العام إلى الإيرادات
1994	388126	42800	46.53	421.93	178.85	1621.8	225.4	2043.8
1995	596263	93300	35.44	226.46	179.29	1145.8	214.7	1372.3
1996	835947	232200	25.13	90.47	145.35	523.3	170.5	613.7
1997	987527	326419	22.53	68.16	127.93	387.0	150.5	455.2
1998	981427	287388	28.61	97.71	139.52	476.5	168.1	574.2
1999	1349596	222161	20.42	124.03	61.46	373.4	81.9	497.4
2000	1756999	578869	10.75	32.63	46.06	139.8	56.8	172.4
2001	1895945	541287	10.04	35.17	42.43	148.6	52.5	183.8
2002	2150895	553428	9.17	35.62	40.60	157.8	49.8	193.4
2003	2486732	656570	10.12	38.34	39.07	148.0	49.2	186.3
2004	2885580	793470	11.98	43.56	34.35	124.9	46.3	168.5
2005	3646557	1097104	10.88	36.17	27.13	90.2	38.0	126.3
2006	4495179	1434662	9.97	31.25	23.54	73.8	33.5	105.0
2007	5099905	1414290	11.31	40.80	22.70	81.9	34.0	122.7
2008	6072272	1979055	12.77	39.19	19.39	59.5	32.2	98.7
2009	5772915	1278544	22.39	101.10	20.79	93.9	43.2	195.0
2010	6786814	1774908	22.79	87.14	19.86	76.0	42.7	163.1
2011	6644660	1709296	28.47	110.69	19.57	76.1	48.0	186.8
2012	6875253	1917070	32.52	116.62	22.57	81.0	55.1	197.6
2013	7468564	2026943	38.15	140.58	20.85	76.8	59.0	217.4
2014	7177153	1983179	44.31	160.35	21.76	78.7	66.1	239.1
2015	5780349	1004967	70.76	406.97	25.59	147.2	96.3	554.2
2016	5634348	898635	86.48	542.20	30.42	190.7	116.9	732.9
المتوسط العام			27.02	131.62	56.92	277.07	83.94	408.69

المصدر: جمع وحسب من قبل الباحث بالاستعانة بالنشرة الإحصائية الصادرة عن وزارة المالية العدد الرابع 2016.

وبتحليل بيانات الجدول رقم (2) يتضح الآتي:

- استمرار تراجع نسبة الدين المحلي إلى إجمالي الناتج المحلي من (46.53%) عام 1994 إلى (9.17%) في عام 2002 ثم عادت من جديد للتصاعد للفترة 2003-2016حيث بلغت أقصاها في عام 2016 فقد بلغ الدين العام ما نسبته(86.48%) من الناتج المحلي الإجمالي.
- تراجعت نسبة الدين العام إلى إجمالي الإيرادات الذاتية خلال الفترة 1994- 1997 من (421%) إلى (68.16%) من جملة الإيرادات العامة عام 1997 لتعود للتذبذب من جديد

والتصاعد لتصل ذروتها في العامين 2015 و2016 حيث بلغت على التوالي(406.97% و 542.20%) من جملة الإيرادات الذاتية مما ينذر بمخاطر عالية على المالية العامة في اليمن وكما يوضحه الشكل (7) .

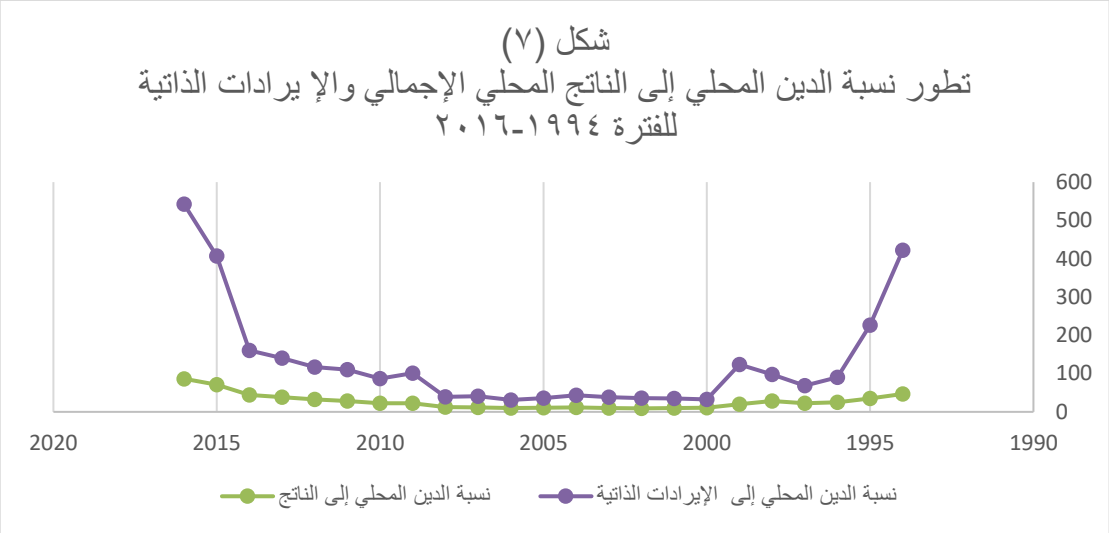

- استمرار تراجع نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الناتج المحلي من (178.85%) عام 1994 إلى (127.93%) في عام 1997 ثم عادت من جديد للتصاعد في عام 1997 إلى (139.52%) عام 1998لتعود النسبة للتذبذب صعودا وهبوطا خلال الفترة 1999-2016.
- تراجعت نسبة الدين العام إلى إجمالي الإيرادات الذاتية من (1621.8%) عام 1994 إلى (387%) في عام 1997 ثم عادت من جديد للتصاعد في عام 1998 إلى 476.5% لتعود النسبة للتذبذب صعودا وهبوطا خلال الفترة 1999- 2016، وكما يوضحه الشكل(8).

شكل (٨)
نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي والإيرادات الذاتية للفترة ١٩٩٤-٢٠١٦

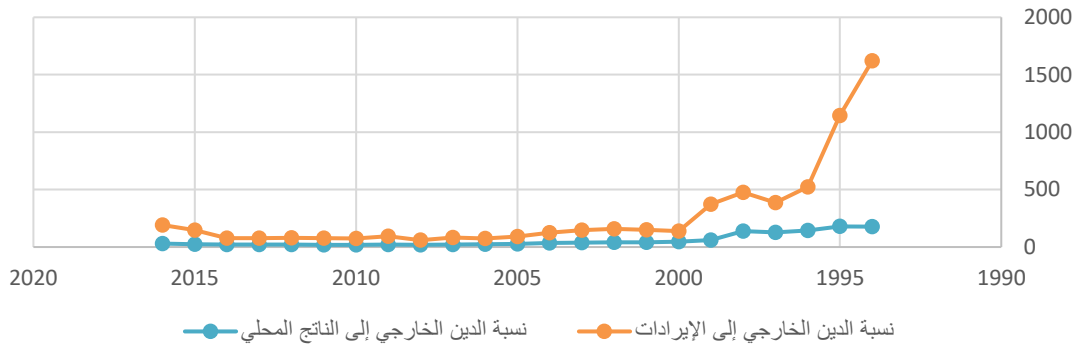

- استمرار تراجع نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي من225.4% عام 1994إلى (150.5%) عام 1997 ثم عادت النسبة من جديد للتصاعد في عام 1998 إلى (168.1%) لتعود النسبة للتذبذب صعودا وهبوطا خلال الفترة 1999- 2016.
- حققت نسبة الدين العام إلى الإيرادات العامة تراجعا خلال السنوات الأولى من الدراسة حيث بلغت (2043.8%) عام 1994 وتراجعت إلى (455.2%) في عام 1997 ثم عادت من جديد للتصاعد في عام 1998 إلى (574.2%) لتعود النسبة للتذبذب صعودا وهبوطا خلال الفترة 1999- 2016 ، وكما يوضحه الشكل (9) .

شكل(٩)
تطور نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي والايرادات الذاتية للفترة ١٩٩٤-٢٠١٦

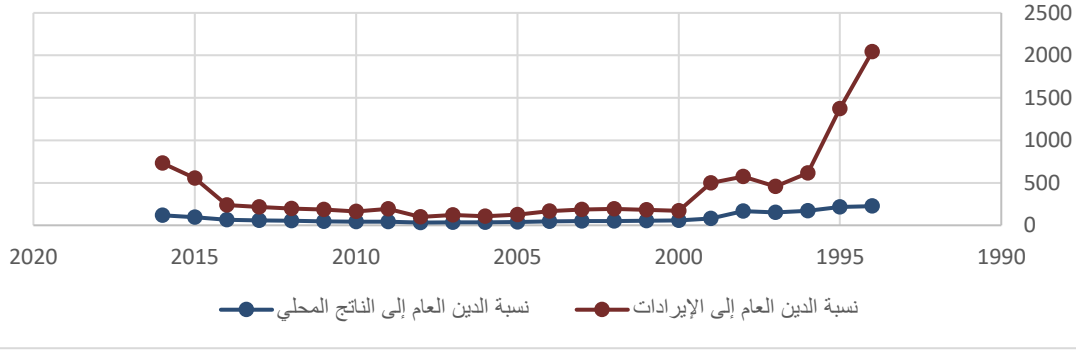

2-3 تطور عجز الموازنة العامة في اليمن وأسبابها ومصادر تمويلها للفترة 1994-2016

جدول (3) تطور عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1994-2016

(الأرقام بالمليون ريال)

السنة	الإيرادات	معدل نمو الإيرادات	نفقات	معدل نمو النفقات	عجز	معدل نمو العجز	الناتج المحلي	نسبة العجز الى الناتج المحلي
1994	42800	–	88542	–	-45742	–	388126	-11.8
1995	93300	118.0	123528	39.5	-30228	-33.9	596263	-5.1
1996	232200	148.9	233899	89.3	-1699	-94.4	835947	-0.2
1997	289326	24.6	296628	26.8	-7302	329.8	987527	-0.7
1998	227655	-21.3	289749	-2.3	-62094	750.4	981427	-6.3
1999	336831	48.0	329837	13.8	6994	-111.3	1349596	0.5
2000	588689	74.8	485813	47.3	102876	1370.9	1756999	5.9
2001	547600	-7.0	501490	3.2	46110	-55.2	1895945	2.4
2002	560731	2.4	574305	14.5	-13574	-129.4	2150895	-0.6
2003	664905	18.6	755567	31.6	-90662	567.9	2486732	-3.6
2004	812152	22.1	867497	14.8	-55345	-39.0	2885580	-1.9
2005	1110841	36.8	1169242	34.8	-58401	5.5	3646557	-1.6
2006	1449678	30.5	1403966	20.1	45712	-178.3	4495179	1.0
2007	1429017	-1.4	1738234	23.8	-309217	-776.4	5099905	-6.1
2008	1993251	39.5	2226268	28.1	-233017	-24.6	6072272	-3.8
2009	1306151	-34.5	1823853	-18.1	-517702	122.2	5772915	-9.0
2010	1774911	35.9	2086274	14.4	-311363	-39.9	6786814	-4.6
2011	1709297	-3.7	2056695	-1.4	-347398	11.6	6644660	-5.2
2012	1917135	12.2	2775511	35.0	-858376	147.1	6875253	-12.5
2013	2026944	5.7	2728437	-1.7	-701493	-18.3	7468564	-9.4
2014	1983174	-2.2	2567174	-5.9	-584000	-16.7	7177153	-8.1
2015	1042503	-47.4	1909026	-25.6	-866523	48.4	5780349	-15.0
2016	898635	-13.8	1667766	-12.6	-769131	-11.2	5634348	-13.7
المتوسط السنوي		22.1		16.8		83.0		-4.8

المصدر: جمع وحسب من قبل الباحث بالاستعانة بنشرة مالية الحكومة الصادرة عن وزارة المالية، العدد الرابع لعام 2016.

بتحليل الجدول رقم ثلاثة يتضح الآتي:

- إن الموازنة العامة للدولة في اليمن ضلت تعاني من عجز مزمن خلال فترة الدراسة باستثناء الأعوام 1999 ، 2000، 2001 ويعود السبب في تحقيق الفائض في تلك الأعوام لزيادة إيرادات النفط نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية للنفط خلال تلك الفترة وليس تحسن في الإيرادات الضريبية التي يعول عليها في استقرار الموازنة العامة إلا أن الموازنة العامة عادت من جديد لتحقق عجزًا في الفترة 2002- 2005 ، ولتحقق فائضا محدودا في عام 2006، ثم عاد العجز من جديد في بقية سنوات الدراسة.

- بالرغم من تبني الحكومة برنامج للإصلاح الاقتصادي في عام 1995 الذي كان من أهم أهدافه تخفيض عجز الموازنة العامة عند 3% من الناتج المحلي الإجمالي بعد أن وصل عجز الموازنة ذروته في عام 1993 حيث بلغ حوالي 16% من الناتج المحلي الإجمالي، وليحقق في عام 1994 حوالي 11.8% من الناتج المحلي الإجمالي ، ويعود السبب في هذا العجز المتصاعد للموازنة العامة إلى تنامي النفقات العامة بشكل متسارع لتلبية احتياجات التوسع في أجهزة الدولة خلال الفترة الأولى من قيام الوحدة اليمنية وارتفاع فاتورة الأجور وتشكيل الباب الأول عبء كبير على موازنة الدولة من جانب، بالإضافة إلى الأزمة السياسية التي عانت منها البلاد والتي انتهت بحرب صيف 1994 مما زاد الضغط على الموازنة وارتفع عجز الموازنة مما دفع الحكومة إلى تبني برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي هدف إلى ضغط النفقات الجارية وتخفيف وطأة العجز.
- حقق البرنامج أهدافه خلال السنوات 1995و1996و1997 حيث تراجعت نسبة العجز من 11.8% من الناتج المحلي الإجمالي إلى (5% و0.2% و 0.7%) ، إلا أن العجز عاد ليتجاوز أهداف البرنامج والذي قدر بـ 3% من الناتج المحلي الإجمالي ليكون عجز الموازنة بمقدار 6.5% في عام 1998نتيجة تراجع أسعار النفط العالمية وتراجع إيرادات النفط التي تعتمد عليها الموازنة العامة بحوالي 70% من جملة الإيرادات العامة، إلا أن الموازنة حققت فائضا في السنوات 1999- 2001 نتيجة ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإيرادات النفطية مما أدى إلى تحقيق هذا الفائض لتعود من جديد لتحقيق تصاعد في العجز خلال السنوات 2002و2003و2004و2005 إلا أنه ظل دون النسبة الآمنة، وتعود الموازنة لتحقيق فائض في عام 2006 بلغ (1%) من الناتج المحلي لتعود من جديد لتنامي العجز في السنوات 2007-2016 تجاوز النسبة الآمنة وبلغ ذروته عام 2015 حيث بلغ (16.3%) وفي عام 2016 بلغ (11.7%) .
- بلغ متوسط العجز خلال فترة الدراسة حوالي (4.2%) من الناتج المحلي الإجمالي وهي أعلا من النسبة الأمنة.

وخلاصة القول إن الموازنة العامة للدولة في اليمن ظلت تعاني من عجز مزمن خلال فترة الدراسة باستثناء سنوات محدودة؛ مما ضاعف من عملية تمويل العجز من عدد من المصادر سبق وأن تناولناها في المبحث السابق مما زاد من أعباء الدين العام وضاعف من الضغط على الموازنة العامة بتخصيص جزء من النفقات لسداد أعباء الدين العام (الأقساط والفوائد) بشقيه (المحلي والخارجي) وهذا بدوره ضاعف من عجز الموازنة العامة للدولة.

2-3 تطور أعباء الدين العام في اليمن للفترة 2000-2016:

2-3-1 تحليل أعباء الدين العام ومؤشراته: بتحليل بيانات الجدول (4) يلاحظ الآتي:

- إن أعباء الدين العام قد نما بشكل ملحوظ حيث حقق متوسط معدل نمو خلال فترة الدراسة (20.6%) ، وحققت سنة 2012 أعلى معدل نمو للدين العام وبمعدل (65%) بينما حققت سنة 2009 أدنى معدل نمو ب (-0.2%). وقد حقق الدين المحلي متوسط نمو سنوي 22% خلال تلك الفترة بينما حقق الدين الخارجي متوسط معدل نمو سنوي 12% وكما يوضحه الشكل البياني رقم (10) .

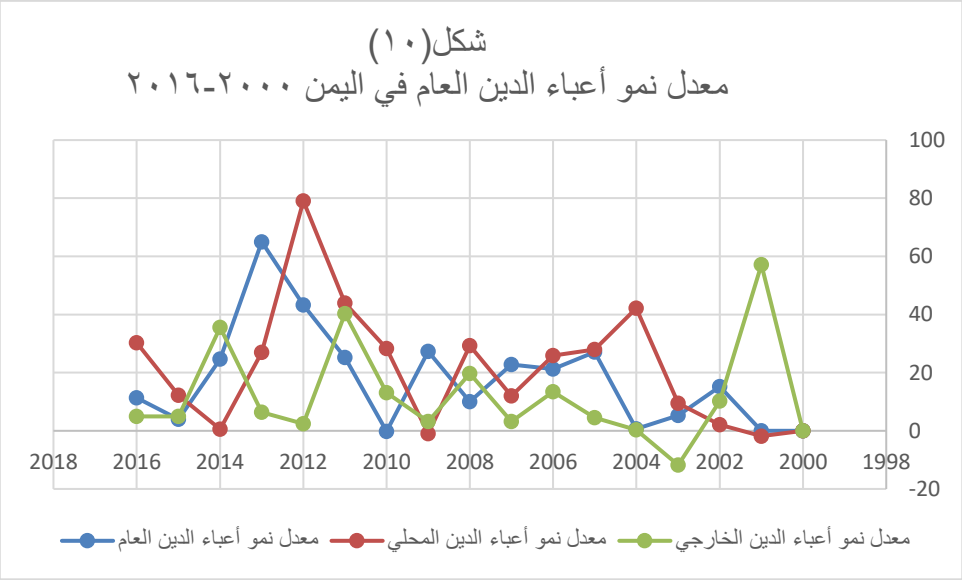

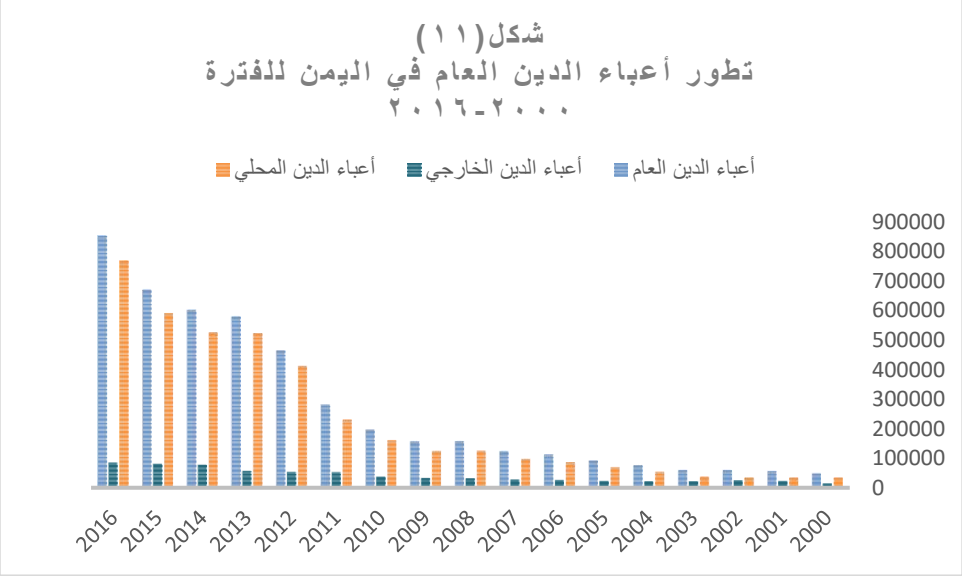

وبتحليل مؤشرات الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق يتضح أن الدين العام قد شكل متوسطا سنويا إلى الناتج المحلي الإجمالي (4%) إلا أن نسبة الدين العام الخارجي قد

تنامت خلال فترة الدراسة وضلت هذه النسبة تتذبذب دون الـ (3%) من عام 2000- إلى عام 2010 وبدأت بالتصاعد خلال الفترة 2011-2016 لتحقق أقصى نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي للأعوام 2015 و2016 حيث بلغت على التوالي (11.6%) و (15.1%) من جملة الناتج المحلي الإجمالي وهي نسبة آمنة وفقا لمؤشرات صندوق النقد الدولي والشكل التالي يوضح نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.

شكل(١١) نسبة أعباء الدين العام إلى المؤشرات الاقتصادية للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٦

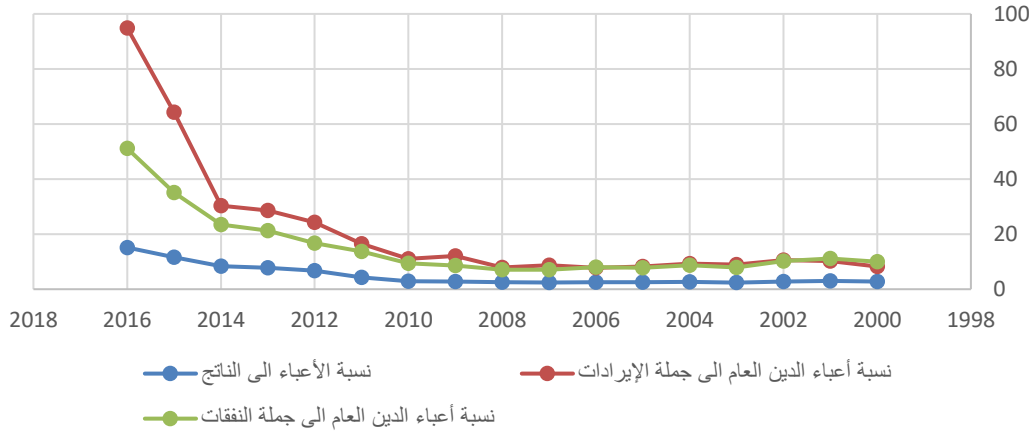

ويلاحظ من الشكل البياني الآتي:

- إن أعباء الدين العام قد حقق متوسط نسبة سنوية (22.1%) من جملة الإيرادات الذاتية، إلا أن هذه النسبة في السنوات 2015 و2016 قد حققت مؤشرا خطيرا إلى نسبة الإيرادات العامة، حيث شكلت على التوالي (64.3% و94.92%) من جملة الإيرادات لينذر بعد مقدرة الإيرادات العامة للدولة لمواجهة أعباء الدين العام كون أعباء الدين العام أصبح يلتهم ما يقرب من (95%) من جملة الإيرادات عام 2016 مما ينذر بعدم استدامة المالية العامة.
- وبالنظر إلى نسبة أعباء الدين العام إلى إجمالي النفقات العامة للدولة يلاحظ أنه قد حقق متوسط نسبة سنوية (15.5%) من جملة النفقات العامة، إلا أن هذه النسبة في السنوات 2014و 2015 و 2016 قد حققت مؤشرا خطيرا إلى نسبة النفقات العامة حيث شكلت على التوالي (23.4% و35.1% و 51.1%) من جملة النفقات العامة حيث أصبحت أعباء الدين العام تلتهم أكثر من النصف من جملة النفقات العامة، بل إن جزءًا من تلك النفقات يمول عن طريق قروض جديدة كون الإيرادات العامة لم تعد قادرة على تمويل الإنفاق العام سوى بـ 5% بينما بقية الإنفاق العام يتم مواجهته من الاقتراض الجديد والمنح .

جدول (4) تطور أعباء الدين في اليمن للفترة 2000-2016 (المبالغ بالمليون ريال)

السنة	الناتج المحلي	الإيرادات	النفقات	العجز	القروض المحلية	أعباء الدين المحلي	معدل نمو أعباء الدين المحلي	معدل النمو	قروض الدين الخارجي		أعباء الدين الخارجي	معدل نمو أعباء الدين الخارجي	أعباء الدين العام	معدل نمو أعباء الدين العام	نسبة الأعباء الى الناتج	نسبة أعباء الدين العام الى جملة الإيرادات	نسبة أعباء الدين العام الى جملة النفقات
2000	1756999	588689	485813	102876	34601	34601	-	-	5435	-	14049	-	48650	-	2.8	8.3	10.0
2001	1895945	547600	501490	46110	33971	33971	-1.821	-1.8	6472	19.1	22078	57.1	56049	15.2	3.0	10.2	11.2
2002	2150895	560731	574305	-13574	34675	34675	2.0724	2.1	8503	31.4	24336	10.2	59011	5.3	2.7	10.5	10.3
2003	2486732	664905	755567	-90662	37959	37959	9.4708	9.5	7494	-11.9	21473	-11.8	59432	0.7	2.4	8.9	7.9
2004	2885580	812152	867497	-55345	53976	53976	42.196	42.2	9121	21.7	21541	0.3	75517	27.1	2.6	9.3	8.7
2005	3646557	1110841	1169242	-58401	69072	69072	27.968	28.0	8978	-1.6	22516	4.5	91588	21.3	2.5	8.2	7.8
2006	4495179	1449678	1403966	45712	86929	86929	25.853	25.9	10579	17.8	25546	13.5	112475	22.8	2.5	7.8	8.0
2007	5099905	1429017	1738234	-309217	97385	97385	12.028	12.0	10098	-4.5	26368	3.2	123753	10.0	2.4	8.7	7.1
2008	6072272	1993251	2226268	-233017	125916	125916	29.297	29.3	10884	7.8	31575	19.7	157491	27.3	2.6	7.9	7.1
2009	5772915	1306151	1823853	-517702	124608	124608	-1.039	-1.0	10752	-1.2	32570	3.2	157178	-0.2	2.7	12.0	8.6
2010	6786814	1774911	2086274	-311363	159917	159917	28.336	28.3	11746	9.2	36823	13.1	196740	25.2	2.9	11.1	9.4
2011	6644660	1709297	2056695	-347398	230207	230207	43.954	44.0	12075	2.8	51647	40.3	281854	43.3	4.2	16.5	13.7
2012	6875253	1917135	2775511	-858376	412238	412238	79.073	79.1	14668	21.5	52877	2.4	465115	65.0	6.8	24.3	16.8
2013	7468564	2026944	2728437	-701493	523321	472671	26.946	26.9	15303	4.3	56281	6.4	579602	24.6	7.8	28.6	21.2
2014	7177153	1983174	2567174	-584000	526029	524090	0.5175	0.5	16454	7.5	76313	35.6	602342	3.9	8.4	30.4	23.5
2015	5780349	1042503	1909026	-866523	590277	590277	12.214	12.2	8500	-48.3	80129	5.0	670406	11.3	11.6	64.3	35.1
2016	5634348	898635	1667766	-769131	768910	768910	30.263	30.3	7750	-8.82	84135	5	853045	27.2	15.1	94.9	51.1
المتوسط								22.96		4.18		12.98		20.6	5.0	22.1	15.5

المصدر: جمع وحسب من قبل الباحث بالاستعانة بنشرة مالية الحكومة الصادرة عن وزارة المالية، العدد الرابع لعام 2016.

المبحث الثالث

قياس أثر الدين العام على عجز الموازنة العامة للفترة 1994-2016

3-1 نموذج الدراسة:

انطلاقاً من النظريات الاقتصادية التي طرحت لتفسير العلاقة بين الدين العام من جهة، وعجز الموازنة العامة للدولة، ولدراسة أثر الدين العام على عجز الموازنة العامة للدولة في اليمن للفترة 1994-2016 يتطلب الأمر تحديد متغيرات النموذج , استخدم اختبار استقرار السلسلة الزمنية من جانب واستخدام نموذج الانحدار البسيط (OLS)، واستخدام التكامل المشترك والسببية لجرانجر.

ولتحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة تم استخدام عجز الموازنة العامة كمتغير تابع ورمز له بالرمز (X) والدين العام كمتغير مستقل ويرمز له بالرمز (Y)، وقد اعتمدت الدراسة على بيانات السلاسل الزمنية التي حصل عليها الباحث من نشرة إحصائية مالية الحكومة الصادرة عن وزارة المالية .

$$Y=a+bX+U$$

3-2 تحليل نتائج النموذج:

اختبار مشكلة الارتباط لمتغيرات النموذج: تمثل مشكلة الارتباط الذاتي من المشاكل القياسية المهمة التي يمكن من خلالها الحكم على صلاحية النموذج أو عدم صلاحيته للتنبؤ وسيتم إجراء الاختبار للتعرف على خلو النموذج من الارتباط الذاتي ومعالجته على النحو الآتي:

3-2-1 التمثيل البياني لاختبار الارتباط الذاتي للمتغير المستقل الدين العام (x) عند المستوى:

جدول (5) نتائج قياس الارتباط الذاتي للمتغير المستقل الدين العام (x) عند المستوى الأصلي للبيانات

Date: 02/13/22 Time: 21:53
Sample: 1994 2016
Included observations: 23

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
. |******|	. |******|	1	0.793	0.793	16.451	0.000
. |***** |	. | . |	2	0.629	-0.002	27.267	0.000
. |**** |	. | . |	3	0.495	-0.008	34.314	0.000
. |*** |	. *| . |	4	0.353	-0.099	38.093	0.000
. |**. |	. | . |	5	0.238	-0.030	39.901	0.000
. |* . |	. | . |	6	0.132	-0.062	40.493	0.000
. | . |	. *| . |	7	0.023	-0.094	40.512	0.000
. *| . |	. *| . |	8	-0.074	-0.077	40.722	0.000
. *| . |	. | . |	9	-0.140	-0.020	41.525	0.000
. *| . |	. | . |	10	-0.194	-0.046	43.181	0.000
.**| . |	. | . |	11	-0.229	-0.030	45.700	0.000
.**| . |	. | . |	12	-0.258	-0.055	49.177	0.000

وبتحليل بيانات الجدول (12) لنتائج قياس الارتباط الذاتي للمتغير المستقل الدين العام (x) عند المستوى الأصلي للبيانات نلاحظ أن المتغير يعاني من مشكلة ارتباط ذاتي حيث تشير نتائج الاختبار أن قيمة (AC) عند فترة التباطؤ الأولى كانت قيمتها مرتفعة واتجهت للانخفاض لتحقق قيمة صفرية عند فترة التباطؤ السابعة مما يوحي بأن المتغير المستقل الدين العام (x) عند المستوى الأصلي للقيم يعاني من مشكلة ارتباط ذاتي.

3-2-2 التمثيل البياني لاختبار الارتباط الذاتي للمتغير المستقل الدين العام (x) عند الفرق الأول:

جدول (6) نتائج قياس الارتباط الذاتي للمتغير المستقل الدين العام (x) عند المستوى عند الفرق الأول

Date: 02/13/22 Time: 21:59
Sample: 1994 2016
Included observations: 22

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
. |**** |	. |**** |	1	0.567	0.567	8.0718	0.004
. |*** |	. |* . |	2	0.394	0.107	12.162	0.002
. |*** |	. |**. |	3	0.448	0.280	17.734	0.000
. |**. |	.**| . |	4	0.224	-0.217	19.206	0.001
. |* . |	. | . |	5	0.127	-0.003	19.708	0.001
. |* . |	. | . |	6	0.174	0.050	20.702	0.002
. | . |	. | . |	7	0.070	-0.037	20.876	0.004
. *| . |	. *| . |	8	-0.083	-0.184	21.134	0.007
. *| . |	. *| . |	9	-0.124	-0.117	21.762	0.010
.**| . |	.**| . |	10	-0.272	-0.234	25.010	0.005
.**| . |	. |* . |	11	-0.246	0.138	27.913	0.003
.**| . |	. | . |	12	-0.217	-0.052	30.406	0.002

وبتحليل بيانات الجدول (6) لنتائج قياس الارتباط الذاتي للمتغير المستقل الدين العام (x) عند الفرق الأول يلاحظ أن المتغير لا زال يعاني من مشكلة ارتباط ذاتي حيث تشير نتائج الاختبار أن قيمة (AC) عند فترة التباطؤ الأولى لا زالت مرتفعة ولكنها متجهة نحو الانخفاض لتحقق قيمة سالبة عند فترة التباطؤ الثامنة مما يوحي بأن المتغير المستقل الدين العام (x) عند المستوى الأصلي للقيم يعاني من مشكلة ارتباط ذاتي.

3-2-3 التمثيل البياني لاختبار الارتباط الذاتي للمتغير المستقل الدين العام (x) عند المستوى عند الفرق الثاني:

الجدول (7) نتائج قياس الارتباط الذاتي للمتغير المستقل الدين العام (x) عند الفرق الثاني

Date: 02/13/22 Time: 22:00
Sample: 1994 2016
Included observations: 21

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
.**| . |	.**| . |	1	-0.317	-0.317	2.4303	0.119
. *| . |	.**| . |	2	-0.107	-0.231	2.7228	0.256
. |**. |	. |* . |	3	0.285	0.200	4.9056	0.179
. *| . |	. | . |	4	-0.150	-0.006	5.5469	0.236
. *| . |	. *| . |	5	-0.133	-0.149	6.0829	0.298
. |* . |	. | . |	6	0.169	0.002	7.0051	0.320
. | . |	. | . |	7	-0.015	0.067	7.0129	0.428
. | . |	. |* . |	8	-0.025	0.084	7.0354	0.533
. |* . |	. |* . |	9	0.167	0.152	8.1587	0.518
.**| . |	. *| . |	10	-0.230	-0.196	10.487	0.399
. | . |	. *| . |	11	0.022	-0.090	10.509	0.485
. |* . |	. | . |	12	0.122	0.050	11.309	0.503

وبتحليل بيانات الجدول (7) لنتائج قياس الارتباط الذاتي للمتغير المستقل الدين العام (x) عند الفرق الثاني نلاحظ أن المتغير يخلو من مشكلة ارتباط ذاتي حيث تشير نتائج الاختبار أن قيمة (AC) عند فترة التباطؤ الأولى كانت قيمتها سالبة مما يوحي بأن المتغير المستقل الدين العام (x) عند الفرق الثاني أصبح خالي من مشكلة ارتباط ذاتي.

ونستنتج من الجداول (7،6،5)، إضافة إلى مؤشر الارتباط الذاتي (AC) في الجدول أعلاه أن هناك اتجاها عاما لتراجع أو تآكل الارتباط الذاتي بشكل متسارع مما يؤشر عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي ، وهذا بدوره أحد مؤشرات استقراريه بيانات السلسلة للمتغير المستقل (الدين العام).

4-2-3 الارتباط الذاتي لسلسلة المتغير التابع (العجز في الموازنة العامة للدولة):

1-4-3-3 الارتباط الذاتي للمتغير التابع عند المستوى:

الجدول (8) نتائج قياس الارتباط الذاتي للمتغير التابع عجز الموازنة (Y) عند المستوى الأصلي للبيانات

Date: 02/13/22 Time: 22:19
Sample: 1994 2016
Included observations: 23

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
. |***** |	. |***** |	1	0.662	0.662	11.463	0.001
. |**. |	. *| . |	2	0.352	-0.154	14.859	0.001
. |**. |	. |* . |	3	0.276	0.199	17.056	0.001
. |**. |	. |* . |	4	0.284	0.076	19.492	0.001
. |**. |	. |* . |	5	0.350	0.207	23.417	0.000
. |**. |	.**| . |	6	0.237	-0.207	25.322	0.000
. | . |	. *| . |	7	0.041	-0.110	25.382	0.001
. | . |	. *| . |	8	-0.049	-0.067	25.475	0.001
. *| . |	. *| . |	9	-0.124	-0.170	26.104	0.002
.**| . |	. *| . |	10	-0.210	-0.192	28.052	0.002
. *| . |	. | . |	11	-0.202	0.064	30.013	0.002
. *| . |	. | . |	12	-0.193	-0.005	31.967	0.001

وبتحليل بيانات الجدول (8) لنتائج قياس الارتباط الذاتي للمتغير التابع (Y)عند المستوى الأصلي للبيانات نلاحظ أن المتغير يعاني من مشكلة ارتباط ذاتي حيث تشير نتائج الاختبار أن قيمة (AC) عند فترة التباطؤ الأولى كانت قيمتها مرتفعة واتجهت للانخفاض لتحقق قيمة صفرية عند فترة التباطؤ السابعة مما يوحي بأن المتغير التابع (Y) عند المستوى الأصلي للقيم يعاني من مشكلة ارتباط ذاتي.

5-2-3 الارتباط الذاتي لسلسلة المتغير التابع (العجز في الموازنة العامة للدولة)عند الفرق الأول:

الجدول (9) نتائج قياس الارتباط الذاتي للمتغير التابع عجز الموازنة (Y) عند الفرق الأول

Date: 02/13/22 Time: 22:21
Sample: 1994 2016
Included observations: 22

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
. | . |	. | . |	1	-0.059	-0.059	0.0887	0.766
. | . |	. | . |	2	0.012	0.009	0.0927	0.955
.**| . |	.**| . |	3	-0.337	-0.337	3.2446	0.355
. | . |	. | . |	4	-0.010	-0.055	3.2473	0.517
. | . |	. | . |	5	0.068	0.073	3.3921	0.640
. |* . |	. |* . |	6	0.210	0.120	4.8408	0.564
. | . |	. | . |	7	-0.056	-0.063	4.9496	0.666
. |* . |	. |**. |	8	0.157	0.222	5.8833	0.660
. | . |	. |* . |	9	-0.046	0.105	5.9690	0.743
. *| . |	. *| . |	10	-0.101	-0.162	6.4207	0.779
. *| . |	. | . |	11	-0.080	-0.019	6.7245	0.821
. | . |	. | . |	12	0.030	0.056	6.7724	0.872

وبتحليل بيانات الجدول (9) لنتائج قياس الارتباط الذاتي للمتغير التابع (Y) عند الفرق الأول نلاحظ أن المتغير يخلو من مشكلة ارتباط ذاتي، حيث تشير نتائج الاختبار أن قيمة (AC) عند فترة التباطؤ الأولى كانت قيمتها سالبة مما يوحي بأن المتغير التابع (Y) عند الأول أصبح خاليا من مشكلة ارتباط ذاتي.

ونستنتج من الأشكال (8،9)، إضافة إلى مؤشر الارتباط الذاتي (AC) في الجداول أعلاه أن هناك اتجاها عاما لتراجع أو تآكل الارتباط الذاتي بشكل متسارع مما يؤشر إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي وهذا بدوره أحد مؤشرات استقراريه بيانات السلسلة للمتغير التابع (عجز الموازنة العامة للدولة).

3-3-1 نتائج اختبار جذور الوحدة لسلسلة بيانات المتغير المستقل (الدين العام):

جدول (10) نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغير المستقل الدين العام (x) عند الفرق الثاني

Null Hypothesis: D(X1,2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
	Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.055488	0.0037
Test critical values:	1% level	-4.532598	
	5% level	-3.673616	
	10% level	-3.277364	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(X1,3)
Method: Least Squares
Date: 02/13/22 Time: 23:55
Sample (adjusted): 1998 2016
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(X1(-1),2)	-2.109201	0.417210	-5.055488	0.0001
D(X1(-1),3)	0.469199	0.249816	1.878179	0.0799
C	-173731.5	141947.2	-1.223917	0.2399
@TREND("1994")	18871.77	10274.20	1.836811	0.0861

R-squared	0.769718	Mean dependent var	14387.07
Adjusted R-squared	0.723662	S.D. dependent var	442098.5
S.E. of regression	232401.7	Akaike info criterion	27.73499
Sum squared resid	8.10E+11	Schwarz criterion	27.93382
Log likelihood	-259.4824	Hannan-Quinn criter.	27.76864
F-statistic	16.71255	Durbin-Watson stat	1.914400
Prob(F-statistic)	0.000048		

بتحليل نتائج اختبار جذر الوحدة والموضحة في الجدول (10) للمتغير المستقل (x) تبين أن المتغير المستقل يعاني من جذور الوحدة عند المستوى والفرق الأول حيث كانت قيمة (t) غير معنوية إحصائيًا ولم يخل من مشكلة جذور الوحدة إلا بعد أخذ الفرق الثاني للسلسلة عند الفرق الثاني (مع الاتجاه + الحد الثابت) حيث أصبحت قيمة (t) معنوية إحصائيًا.

3-3-2 اختبار جذور الوحدة لبيانات سلسلة المتغير التابع (عجز الموازنة العامة للدولة):

3-3-2-1 اختبار جذور الوحدة للمتغير التابع عند الفرق الثاني وفقاً لصيغة المعادلة الأولى أي معادلة الحد الثابت فقط (c):

جدول (11) نتائج اختبار جذور الوحدة للمتغير التابع (Y)عجز الموازنة

Null Hypothesis: D(RESID,2) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
	Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.918084	0.0100
Test critical values:	1% level	-3.920350	
	5% level	-3.065585	
	10% level	-2.673459	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 16

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RESID,3)
Method: Least Squares
Date: 02/13/22 Time: 22:35
Sample (adjusted): 2001 2016
Included observations: 16 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(RESID(-1),2)	-2.301383	0.587375	-3.918084	0.0018
D(RESID(-1),3)	0.208154	0.341552	0.609436	0.5527
C	-28352.12	153807.5	-0.184335	0.8566

R-squared	0.864285	Mean dependent var	136471.4
Adjusted R-squared	0.843406	S.D. dependent var	154122.7
S.E. of regression	609893.7	Akaike info criterion	29.64732
Sum squared resid	4.84E+12	Schwarz criterion	29.79218
Log likelihood	-234.1785	Hannan-Quinn criter.	29.65474
F-statistic	41.39457	Durbin-Watson stat	2.024105
Prob(F-statistic)	0.000002		

بتحليل نتائج اختبار جذر الوحدة والموضحة في الجدول (11) للمتغير التابع (Y) تبين أن المتغير التابع يعاني من جذور الوحدة عند المستوى والفرق الأول حيث كانت قيمة (t) غير معنوية إحصائيا ولم يخلُ من مشكلة جذور الوحدة إلا بعد أخذ الفرق الثاني للسلسلة عند الفرق الثاني (مع الاتجاه + الحد الثابت) حيث أصبحت قيمة (t) معنوية إحصائيًا.

3-4-2 النتائج عند الفرق الثاني وفقاً لصيغة المعادلة الثانية (المحتوية على الحد الثابت + الاتجاه):

جدول (12) نتائج اختبار جذور الوحدة لصيغة المعادلة الثانية (المحتوية على الحد الثابت + الاتجاه)

Null Hypothesis: D(RESID,2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
	Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.593110	0.0114
Test critical values:	1% level	-4.667883	
	5% level	-3.733200	
	10% level	-3.310349	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 16

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RESID,3)
Method: Least Squares
Date: 02/13/22 Time: 22:49
Sample (adjusted): 2001 2016
Included observations: 16 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(RESID(-1),2)	-7.835560	1.705938	-4.593110	0.0013
D(RESID(-1),3)	5.822064	1.576355	3.693370	0.0050
D(RESID(-2),3)	4.779888	1.260159	3.793085	0.0043
D(RESID(-3),3)	2.971955	0.875243	3.395575	0.0079
D(RESID(-4),3)	1.625338	0.476218	3.413010	0.0077
C	-94398.16	275875.0	-0.342177	0.7401
@TREND("1994")	1742.528	18613.18	0.093618	0.9275

R-squared	0.935593	Mean dependent var	61791.50
Adjusted R-squared	0.892656	S.D. dependent var	955403.0
S.E. of regression	313023.0	Akaike info criterion	28.44558
Sum squared resid	8.82E+11	Schwarz criterion	28.78358
Log likelihood	-220.5646	Hannan-Quinn criter.	28.46289
F-statistic	21.78953	Durbin-Watson stat	1.977342
Prob(F-statistic)	0.000070		

بتحليل نتائج اختبار جذر الوحدة الموضحة في الجدول (12) للمحتويات على الحد الثابت تبين أنه يعاني من جذور الوحدة عند المستوى والفرق الأول حيث كانت قيمة (t) غير معنوية إحصائيًا ولم يخلُ من مشكلة جذور الوحدة إلا بعد أخذ الفرق الثاني للسلسلة عند الفرق الثاني حيث أصبحت قيمة (t) معنوية إحصائيًا.

3-4 اختبارات التكامل المشترك: يشير مفهوم التكامل المشترك بين متغيرين أو أكثر من الناحية الإحصائية إلى وجود توازن طويل الأجل بين تلك المتغيرات، ويستخدم هذا الاختبار في الأحوال التي تتأثر فيها القيمة الحالية للمتغير المطلوب دراسته بالمدى الزمني، ويستخدم لدراسة العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية. ويعرف التكامل المشترك: بأنه يدرس مدى استقرار العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية، أي أن التكامل المشترك يهدف إلى اختبار وجود علاقة ديناميكية بين متغيرات الدراسة ، والجدولين (11، 12) يوضحان نتائج اختبار التكامل المشترك.

جدول (13) نتائج اختبار (ARDL) للتكامل المشترك بين عجز الموازنة والدين العام

Dependent Variable: Y
Method: ARDL
Date: 02/14/22 Time: 19:49
Sample (adjusted): 1997 2016
Included observations: 20 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): X
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 20
Selected Model: ARDL(3, 0)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Y(-1)	0.052020	0.188321	0.276228	0.7861
Y(-2)	-0.138341	0.234275	-0.590507	0.5636
Y(-3)	-0.877306	0.252618	-3.472859	0.0034
X	-0.489690	0.074865	-6.540970	0.0000
C	568478.6	113908.3	4.990671	0.0002

R-squared	0.919108	Mean dependent var	-444163.7
Adjusted R-squared	0.897537	S.D. dependent var	610995.8
S.E. of regression	195579.2	Akaike info criterion	27.41764
Sum squared resid	5.74E+11	Schwarz criterion	27.66657
Log likelihood	-269.1764	Hannan-Quinn criter.	27.46623
F-statistic	42.60798	Durbin-Watson stat	2.160785
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

2-5-3 اختبار بوند للحدود (ARDL Bounds Test)

جدول (14) نتائج اختبار بوند للتكامل المشترك بين عجز الموازنة والدين العام عند المستوى

ARDL Bounds Test
Date: 02/14/22 Time: 19:55
Sample: 1997 2016
Included observations: 20
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	K
F-statistic	16.54810	1

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

Test Equation:
Dependent Variable: D(Y)
Method: Least Squares
Date: 02/14/22 Time: 19:55
Sample: 1997 2016
Included observations: 20

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(Y(-1))	1.028454	0.297912	3.452210	0.0036
D(Y(-2))	1.070108	0.301616	3.547918	0.0029
C	675330.1	145889.5	4.629053	0.0003
X(-1)	-0.593084	0.103729	-5.717635	0.0000
Y(-1)	-1.981546	0.391982	-5.055193	0.0001

R-squared	0.689570	Mean dependent var	-99159.90
Adjusted R-squared	0.606789	S.D. dependent var	343316.7
S.E. of regression	215282.1	Akaike info criterion	27.60960
Sum squared resid	6.95E+11	Schwarz criterion	27.85854
Log likelihood	-271.0960	Hannan-Quinn criter.	27.65820
F-statistic	8.330025	Durbin-Watson stat	2.021288
Prob(F-statistic)	0.000955		

من الجدول السابق لاختبار الحدود لبوند (Bound– Test): يتضح من هذا الاختبار الذي يعتمد على توزيع (F) ومن مقارنة قيمة (F–statistic= 43.55102) مع قيم الحدود الدنيا (I_0Bound)، والحدود العليا (I_1Bound) والتي طورها بيسران (Pesaran)، إن قيمة (F) المحسوبة

أكبر من قيم الحدود العليا عند مستويات المعنوية المختلفة مما يدل على وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج.

لذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تفيد بوجود تكامل مشترك بين متغيري النموذج عند مستوى معنوي (1%)، أي أن هناك علاقة طويلة الأجل تتجه من المتغير المستقل وهو إجمالي الدين العام (x) نحو المتغير التابع المتمثل بعجز الموازنة العامة للدولة(Y) ويفسر سلوكه، وهذا بحد ذاته يحقق صحة فرضية الدراسة فيما يتعلق بأثر الدين العام على عجز الموازنة العامة للدولة، كما تبين نتائج التقدير لدالة التكامل المشترك إن إشارة المعلمات تتفق مع النظرية الاقتصادية وطبيعة العلاقة بين المتغيرين على أرض الواقع.

ونظراً إلى أن الدالة بين المتغيرين (إجمالي الدين العام، وعجز الموازنة العامة) متكاملة تكامل مشترك فبذلك يمكن إجراء اختبار تصحيح الخطأ. وهذا ما سيتم به في الخطوة التالية:

5-3 اختبار تصحيح الخطأ:

جدول (15) نتائج اختبار تصحيح الخطأ للنموذج

ARDL Cointegrating And Long Run Form

Dependent Variable: Y

Selected Model: ARDL(3, 0)

Date: 02/14/22 Time: 20:15

Sample: 1994 2016

Included observations: 20

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(Y(-1))	1.015647	0.264358	3.841943	0.0016
D(Y(-2))	0.877306	0.252618	3.472859	0.0034
D(X)	-0.489690	0.074865	-6.540970	0.0000
CointEq(-1)	-1.963627	0.342069	-5.740437	0.0000

Cointeq = Y - (-0.2494*X + 289504.3126)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X	-0.249380	0.017158	-14.534393	0.0000
C	289504.312633	42891.139363	6.749746	0.0000

يتضح من الجدول (15) أن قيمة معلمة تصحيح الخطأ £ هي (1.963627) وبإشارة سالبة وهي معنوية بدلالة احتماليتها البالغة (5%), والتي تشير إلى نتيجة مفادها تحقق شروط معلمة تصحيح الخطأ، وبالتالي فإن هناك إمكانية لتصحيح خطأ الأجل القصير من خلال الأجل الطويل والعودة إلى الوضع التوازني.

وبذلك يمكن القول أن هناك تصحيحًا للخطأ من المدى القصير إلى المدى الطويل بسرعة مقدارها تصل إلى (1.963627) وبعملية التقريب فإنها تصل إلى (196.3627%)، وبالتالي يتأكد من معادلة الأجل الطويل المبينة في أسفل الجدول السابق أن إجمالي الدين العام يؤثر على عجز الموازنة العامة للدولة في اليمن بنحو (24.94%) فكلما زاد إجمالي الدين العام (x) بنسبة مئوية واحدة فان ذلك يؤدي إلى زيادة عجز الموازنة العامة للدولة بـ (24.9%) ومرد ذلك إلى زيادة فاتورة النفقات العامة للدولة للوفاء بمتطلبات خدمة الدين العام على المدى الطويل.

النتائج والتوصيات :

أولا: النتائج:

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1- تنامي الدين العام في اليمن كان مرتبطا بشكل كبير بنمو عجز الموازنة العامة للدولة.
2- أدى نمو الدين العام إلى زيادة الأعباء مما شكل مزيدا من الضغط على عجز الموازنة العامة للدولة.
3- ارتبط عجز الموازنة العامة للدولة بنمو النفقات العامة للدولة بشكل لا يتناسب ونمو الإيرادات العامة للدولة.
4- اختلال هيكل الإيرادات العامة لصالح الإيرادات النفطية التي تعتمد على تغير حجم الإيرادات بالأسعار العالمية للنفط، مما أدى إلى تذبذب معدلات العجز في الموازنة بتغيرات أسعار النفط العالمية.

5- بالرغم من تراجع نسبة الدين العام بشقيه (المحلي والخارجي) إلى الناتج المحلي، والإيرادات الذاتية في بداية فترة الدراسة، إلا أن هذه النسبة عادت لتنمو من جديد ووصلت في السنوات الأخيرة من الدراسة إلى نسب عالية تنذر بعدم استدامة المالية العامة في اليمن.

6- شكل عبء الدين العام نسبة معقولة من إجمالي الناتج المحلي، إلا أنه شكل نسبة مرتفعة من جملة الإيرادات الذاتية والنفقات العامة مما ينذر بمخاطر عدم استدامة المالية العامة خلال السنوات القادمة.

7- توصلت الدراسة القياسية إلى وجود تأثير متصاعد لرصيد الدين العام على عجز الموازنة العامة للدولة، وهذا يتطابق مع فروض الدراسة وفروض النظرية الاقتصادية.

8- أكدت نتائج التحليل القياسي للدراسة على أن اللجوء المفرط لأداة الدين العام خلال فترة الدراسة لغرض تمويل العجز المالي للحكومة الذي اقتصر على العجز الجاري في الموازنة العامة، قد حول تلك الأداة من وسيلة للحل إلى مشكلة بحد ذاتها تفاقم من عجز الموازنة.

ثانيا: التوصيات:

توصي الدراسة بالآتي:

1- ضرورة قيام السلطات المالية في اليمن بوضع استراتيجية تدير من خلالها الدين العام بشكل علمي يساعد على تقنين الدين العام والحد منه عند الحدود الآمنة.

2- ضرورة قيام السلطات المالية بإصلاح الخلل في هيكل الإيرادات العامة للدولة، وتنمية الإيرادات الضريبية، وعدم الاعتماد على الإيرادات النفطية وبما يعزز من استقرار مصادر الإيرادات العامة ويحد من عجز الموازنة العامة للدولة.

3- ترشيد النفقات العامة للدولة –خصوصا في البنود غير الضرورية – من خلال تقليص هيكل الوحدات العامة للدولة، والتي تتسم بالتضخم غير المبرر.

4- ضرورة أن تقتصر عملية تمويل العجز بواسطة الدين العام على المشاريع الإنتاجية ذات العائد، والتي ستسهم في مواجهة أعباء خدمة الدين من نتائج أعمالها.

5- ضرورة أن تتبنى السلطات المالية نظام الخزانة العامة، الذي يقوم على ربط النفقات العامة بالإيرادات العامة وتخطيط النقدية، بما من شأنه الإسهام في تقليص العجز المالي للحكومة، واقتصار عملية التمويل على القضايا الضرورية.

6- ضرورة اتخاذ تدابير لإصلاح الموازنة العامة من خلال تبني استراتيجية لتطبيق مبادئ الحوكمة في الموازنة العامة للدولة بما يسهم في تخفيض العجز إلى أدنى مستوى ممكن.

قائمة المراجع:

1- إبتهال أحمد قابقلي، الاقتراض الخارجي ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية في سوريا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة تشرين ،سوريا، 2014.

2- أروى العبداني، منال الغامدي،(2020)، أثر الدين العام على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في المملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي.

3- أروى العبدانيو منال الغامدي، أثر الدين العام على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في المملكة العربية السعودية ،مؤسسة النقد العربي السعودي، 2020، السعودية.

4- أشرف محمد دوابة، الدين العام المصري رؤية تحليلية ، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية ،26 يوليو 2016، مصر.

5- أشرف محمد دوابة ،(2020) أزمة الدين العام المصري رؤية تحليلية ، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية ،26- يوليو 2020 القاهرة ، مصر .

6- أشرف محمد دوابة، (2016)، أزمة الدين العام المصري دراسة تحليلية ،المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية .

7- إيمان محمد عبد اللطيف (2017)، أثر الدين العام المحلي والخارجي على عجز الموازنة العامة المصرية خلال الفترة2000 -2013، **مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية**، جامعة القاهرة.

8- الجهاز المركزي للإحصاء ، نشرة الحسابات القومية ،2020،صنعاء ، اليمن .

9- راضي العضايلة، حسن العمرو، حذيفة القرالة (2015) هيكل الدين العام في الأردن، وتأثيره على النمو الاقتصادي 1980-2012، مجلة العلوم الإدارية، المجلد 42 العدد2، الأردن .

10- صندوق النقد الدولي، المبادئ التوجيهية لإدارة الدين العام ، 21مارس 2014.

11- علي عبدالرؤوف عبد العاطي محمود، العلاقة بين عجز الموازنة والدين العام المحلي في مصر، المجلة العربية للإدارة، مج 41 ،ع 2 - يونيو حزيران(2021) .

12- مباركي شنا، بوشة محمد، قياس وتحليل أثر عجز الموازنة العامة على الدين العام الداخلي في الجزائر باستخدام نموذج شعاع الانحدار الذاتي(VAR) للفترة (1990- 2018)، مجلة أبعاد اقتصادية المجلد (11)العدد (02)، السنة:2021 ،ص ص:(503 -523).

13- محمد أحمد الأفندي,(2016) عجز الموازنة والدين العام والحجم الأمثل للدين – دراسة تقييمية للأدبيات المعاصرة , مجلة الدراسات الاجتماعية , العدد50 , المجلد 22.

14- محمد علي المكردي، اقتصاديات المالية العامة، مطابع سيف ابن ذي يزن للطباعة والنشر،2018، صنعاء، اليمن .

15- مصطفى حسني السيد وأدهم محمد البرماوي، دارسة أثر الدين الخارجي على معدل الاستثمار المحلي لعينة من الدول النامية في الفترة(من 1995 حتى 2018) ، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد21، العدد الثالث، جامعة بور سعيد ، يوليو 2020، مصر.

16- منال جابر مرسي محمد، أثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في مصر دراسة قياسية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد جامعة سوهاج، العدد الثامن، أكتوبر 2008، مصر.

17-منظمة الانتوساي ، الرقابة على إدارة الدين العام –دليل الأجهزة العليا للرقابة ، 30 مايو 2017.
18-نيفين فرج إبراهيم، أثر عجز الموازنة العامة في مصر في الدين الخارجي باستخدام التكامل المشترك والسببية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد71– 2015 .
19-وزارة المالية، نشرة إحصائية مالية الحكومة العدد (4) لسنة 20016، صنعاء، اليمن.